الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحـــوث المستلـــة

السنة الثالثة عشرة | العدد السادس والأربعون | 2015 م

الأهداف الإنمائية للألفية في العراق
الواقع ...التحديات...المستقبل*

أ.م.د.قصي عبود فرج الجابري** الباحثة/رنين يونس جاسم الخزرجي***

المستخلص:

تعد الأهداف الإنمائية للألفية أولى المحاولات التي تعبر عن التطلعات لحياة أفضل والتي يجري رصدها من خلال مجموعة من الغايات المختارة مقاسة بسلسلة من المؤشرات التي تم تكييفها وطنياً ، وعليه ولأجل التعرف إلى ما وصلت اليه الأهداف الإنمائية في العراق للسنوات الماضية سنسعى إلى رصد نسب الإنجاز المتحققة لبعض الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف ، مع اظهار الإخفاقات والتحديات التي تواجه التقدم نحو تحقيق الأهداف ، لتكون فرصة لمتخذي القرار لاتخاذ ما ينبغي اتخاذه من إجراءات فاعلة للاقتراب من المستوى المطلوب تحقيقه عام 2015، والتهيؤ لانطلاقة الخيارات المطروحة لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 .

Abstract

The Millennium Development Goals are the first attempts that reflect the aspirations for a better life, and being monitored through a set of selected targets, as measured by a series of indicators that have been nationally adapted, thus and in order to identify to what the Millennium Development Goals have reached in Iraq for the past years, we will seek to monitor the achievement realized for some targets and indicators ratios related to the goal, with the show failures and challenges facing the progress towards achieving the goals, to be an opportunity for decision makers to get around to what should be taken of an effective measures to move closer to the required level in 2015, and prepare for offering the options put forward for the objectives of sustainable development beyond 2015 .

المقدمة:

لقد وضع إعلان الألفية المجتمع الدولي أمام تحد كبير لتحسين الأوضاع المعيشية وزيادة رفاهية الملايين من الناس في شتى أنحاء العالم عموماً وفي العراق خصوصاً. إذ أسهمت العولمة في تعميق حدة التفاوت ما بين الدول والأفراد، ولعل عولمة الإرهاب وعولمة الأزمات الاقتصادية وعولمة الصراعات الطبقية وعولمة التدهور البيئي وعولمة الفقر من بين أكثر الحقائق تفسيرا

* بحث مستل من رسالة ماجستير

** عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

*** طالبة ماجستير في الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية.

لتراجع إنجازات التنمية وازدياد اعداد الفقراء. لذلك جاءت الأهداف الإنمائية الثالثة لتجسد حق الانسان في التنمية وتعلن عن ارتباطها المباشر بالأجيال الثلاثة لحقوق الانسان الواردة بالمواثيق الدولية والتي تلتزم بها الدول جميعا، والتي بموجبها سيسطف العراق مع باقي دول العالم عام 2015 لقياس درجة التقدم في الأهداف مقارنة بدول العالم ، ولا يخفى على الجميع ان العراق لا زال يخطو خطواته الثقيلة في سعيه نحو تنفيذ متطلبات التنمية، وإن واقع حال العراق يشير إلى وجود العديد من العوائق التي أوجدتها ظروف مختلفة كانت سببا وراء تراجع مؤشرات التنمية ، وان إستمرار هذا التراجع يعني عدم قدرة العراق على إحداث طفرة نوعية في حياة الانسان العراقي في المدى القريب ، وعلية من أجل الالمام بالصورة الحقيقية التي يعيشها الانسان العراقي ، لا بد من التعرف على حال مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتي تعد بمنزلة خارطة الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة .

أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من تحليل لبعض غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في العراق ، والتي يمكن ان تعطي تصوراً حول مستوى الإنجاز لكل هدف، من أجل بيان المجهودات التي بذلت في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لوضعها في صدارة جدول اعمال السياسة الوطنية كونها تعد بمثابة أداة لدعم القدرات الوطنية وترتيب للأولويات التنموية المحلية لتحقيق التقدم في اهداف التنمية المستدامة.

وعليه لاستجلاء الحقائق وتقويم الأداء سيتم تحليل بعض غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى العراق والمحافظات من أجل متابعة التقدم على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية لغاية عام 2012، مع متابعة مستقبل التنمية والآراء المقترحة للتنمية المستدامة في المستقبل لما بعد عام 2015.

مشكلة البحث

تواجه الأهداف الإنمائية للألفية في العراق تحديات عديدة تمارس دوراً في تراجع نسب الإنجاز، منها التأثيرات السلبية التي يتركها الجانب السياسي والأمني والتي من أهمها تأثير الاضطرابات السياسية، وفقدان الامن، وتغلغل الإرهاب، وعدم تكامل ابعاد التنمية الثلاثة، مما أدى إلى تجميد الإنجازات وتبديد ما تحقق من البعض الآخر ، الأمر الذي أسهم في احباط الجهود الهادفة إلى إقامة

المشاريع التنموية الي يمكن ان تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية، فضلاً عن انعدام التكامل فيما بين ابعاد التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، الأمر الذي يتطلب عدم إهمالها وجعلها من أولويات البناء لخطة تنمية مستدامة لما بعد عام 2015.

فرضية البحث

تعد التحديات الأمنية من أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العراق والتي تمارس تأثيراً هاما في تراجع نسب انجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وإمكانية تحقيق التكامل مع أهداف خطة التنمية المستدامة بعد عام 2015.

هدف البحث

1- متابعة التطور ونسب الإنجاز للأهداف الإنمائية للألفية على مستوى العراق والمحافظات من أجل تعميق الفهم الوطني لأسباب إحراز التقدم على صعيد بعض الأهداف وتباطؤ وتيرة الانجاز للبعض الآخر.
2- تشخيص التحديات التي تعرقل المضي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015.
3- التعرف على الإجراءات والاستعدادات الأممية والعراقية لتحديد أهداف لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

منهجية البحث

تبنى البحث المنهج الاستقرائي لتحليل الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة نسب الإنجاز على مستوى العراق والمحافظات، فضلاً عن المنهج الاستنتاجي لاستشراف مستقبل التنمية البشرية المستدامة لما بعد عام 2015.

الإطار الزماني والمكاني

يعد العراق حداً مكانيا للبحث، في حين غطى البحث المدة الزمنية لأغراض التحليل بعد عام 2003 إلى عام 2012 وامتد ليتأمل المستقبل إلى ما بعد عام 2015.

محاور البحث

لأجل التحقق من فرضية البحث وتحقيق اهدافه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور يجسد المحور الأول الجوانب التحليلية لبعض غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في العراق، فضلاً عن

متابعة نسب انجاز الأهداف والتحديات التي تواجه الأهداف الانمائية للألفية وقد جاء تحت عنوان (مسار الأهداف الإنمائية للألفية في العراق ...غايات ومسارات)، أما المحور الثاني فقد تضمن تقويم الأهداف من أجل التعرف على الإنجازات والتحديات والذي جاء تحت عنوان (تقويم الأهداف الإنمائية للألفية في العراق ... إنجازات وتحديات) أما المحور الثالث فقد تضمن استشراف مستقبل التنمية البشرية المستدامة وإمكانية تحقيقها في العراق والذي جاء تحت عنوان (اهداف التنمية المستدامة ... الاطار التنموي لما بعد عام 2015).

1ـ مسار الأهداف الإنمائية للألفية في العراق... غايات ومسارات

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية في العراق مشروعا اتفقت عليه جميع بلدان ومؤسسات العالم الإنمائية الرئيسة وقد استقطبت هذه الأهداف جهوداً غير مسبوقة لتلبية احتياجات أشد سكان العالم فقراً. فقد اعتمدته والتزمت به 191دولة عضواً في الأمم المتحدة ووقع عليه 147 رئيس دولة في أيلول عام 2000، ويعد من أبرز قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر القرن الماضي الذي تضمن مجموعة قيم ومبادئ الكرامة الانسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي ، التي تمثل واجباً مشتركاً تجاه جميع سكان العالم لاسيما الضعفاء منهم وبشكل خاص نساء وأطفال العالم ، وعليه صممت تلك الأهداف على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الانسان وبإتجاه دعم الجهود نحو تحقيق المساواة بين دول العالم في السيادة واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي ،مع السعي إلى حل كافة النزاعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، فضلا عن احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية واحترام حقوق جميع الناس من دون تمييز على أساس العرق والجنس أو اللغة أو الدين والتعاون الدولي على حل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع الانساني . وعلية فقد تم الاتفاق ما بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على تحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2015 وسميت بالأهداف الإنمائية للألفية، وتمثلت هذه الأهداف بالآتي: [47]

[47] للمزيد من التفاصيل انظر:

الأمم المتحدة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية،2010،ص3.

الأمم المتحدة، المذكرة التوجيهية الثانية الخاصة بأعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية،2009،ص6.

1.القضاء على الفقر المدقع والجوع.

2.تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

3.تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4.تخفيض معدل وفيات الأطفال.

5.تحسين صحة الأمهات.

7.ضمان الاستدامة البيئية.

8.اقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وعليه سيتناول البحث بإيجاز تحليل بعض غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتي من الممكن ان تعطي تصوراً حول نسب الإنجاز للأهداف.*

1-1 تحليل وعرض لمسار غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في العراق.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية-1-خفض نسبة شريحة السكان الفقراء الذين يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني بمعدل النصف بحلول عام 2015.

مؤشر2-نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني

اعتمد العراق في تحديد خط الفقر الوطني طريقة كلفة الحاجات الأساسية اللازمة المبنية على أساس احتساب الحاجات الأساسية الغذائية وكلفة الحاجات الأساسية غير الغذائية وبذلك يصبح:

خط الفقر الوطني = كلفة الحاجات الأساسية الغذائية + كلفة الحاجات الأساسية غير الغذائية

وبالاعتماد على مؤشر نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن دولارين ونصف نلاحظ ان نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن دولارين ونصف ارتفعت إلى (18.9%) عام 2012 بعد ان كانت تبلغ (13.9%) عام 2007 على مستوى العراق، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة المثنى اعلى النسب بواقع (52.5%) عام 2012 بعد ان كانت تبلغ (38.2%) عام

*للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، بالإمكان الرجوع الى رسالة الماجستير والمصادر التي اعتمدت عليها وذلك لسعة الموضوع ، كفاءة الانفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، 2015، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية رسالة، غير منشورة .

2007، أن ذلك قد يعود إلى تراجع أو تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ، نتيجة لعدم وجود المشاريع الاستثمارية ، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، الأمر الذي يسبب في فقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل، وما يترتب على ذلك من خفض مستويات المعيشة وتزايد اعداد ممن يقون تحت خط الفقر. في حين سجلت أدنى النسب كل من محافظة السليمانية وأربيل بواقع (2%)، (3.6%) على التوالي عام 2012، وهي نسب مرتفعة مقارنة مع ما كانت علية عام 2007 بواقع (1.8%)، (1.5%).[48]

شكل -2-نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين ونصف في العراق للأعوام 2007،2011،2012 %

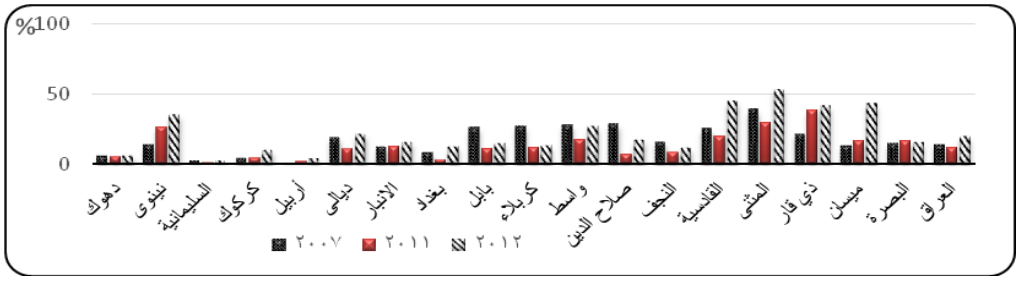

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات الملحق (1)

مؤشر2–نسبة السكان غير الآمنين غذائيا

تشكل البطاقة التموينية جزءاً مهما من النفقات العامة التي تسهم في خفض نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية بحسب المنهجيات التي اعتمدها العراق. ولقد أظهرت نتائج مسح IHSES لعام 2007 ان 5.3% من سكان الريف غير أمنين غذائيا في حين ان 2.1% من سكان الحضر هم غير امنين غذائيا*.[49] ويعود سبب ذلك إلى ضعف أداء القطاع الزراعي وعدم وجود سياسة حكومية مواتية لاستئصال توطن الفقر في الريف مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة في

[48] البيانات مأخوذة من الملحق (1)

[49] جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES-1)، 2007،ص469-690.

*يقصد بالسكان غير الامنين غذائياً: هم السكان الذين لا تتوفر لهم الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤمن لهم غذاء كافي وأمين وصحي يلبي حاجاتهم الغذائية اليومية وتفضيلاته الغذائية بما يؤمن حياة صحية وفاعلة (مؤتمر الغذاء العالمي 1996)

أرياف العراق وبالتالي التأثير سلباً في مستوى الامن الغذائي في الريف برغم من ان الأرياف في العادة هي المناطق المولدة للغذاء. وبالرغم من ان الأسر التي ترأسها النساء هي الأكثر تعرضا لانعدام الامن الغذائي إلا إن هذه النسبة ترتفع كثيرا في الريف مقارنة بالحضر، وذلك لانخفاض المستوى المعيشي لعموم المجتمع في الريف وضيق فرص العمل للمجتمع عموما، وبالتالي فان هذه الفرص تكون نادرة أكثر بالنسبة للنساء بخاصة ان المستوى التعليمي للنساء في الريف يكون أقل بكثير مما هو بالنسبة للذكور. وقد بلغت كلفة تغطية الحاجات الغذائية (50.47) ألف دينار/فرد/شهر لعام 2012 مقابل (42.46) ألف دينار /فرد /شهر لعام2007. [50]ويمكن التعبير عن المؤشر بنسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية إذ نلحظ انخفاض الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية عام 2011 والبالغة (1530) (سعرة /فرد/يوم) بعد ان كانت تبلغ (1549) (سعرة /فرد/يوم) عام 2007، على مستوى العراق، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة السليمانية أعلى معدل من الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية بلغ (1628) (سعرة/فرد/يوم) عام 2012 بعد ان كانت تبلغ (1643) (سعرة/فرد/يوم) عام 2007، مقارنة مع محافظة البصرة والتي سجلت أدنى معدل من الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية بلغ (1449) (سعرة/فرد/يوم) وذلك عام 2011، بعد ان كانت تبلغ (1498) (سعرة/فرد/يوم) عام 2007.

شكل -3-معدل السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية في العراق للأعوام2007،2011

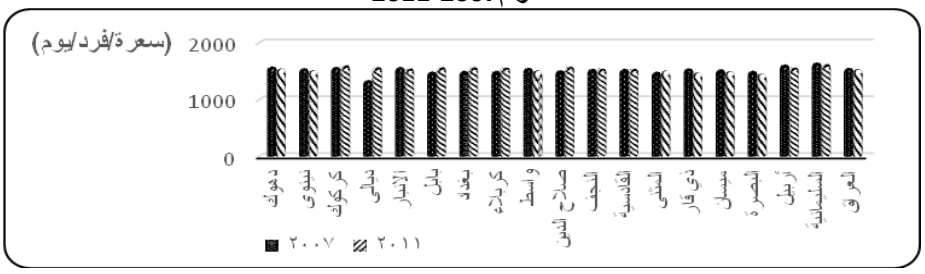

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات الملحق (2)

[50] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير على طريق الأهداف الإنمائية للألفية 2013، ص23.

مؤشر3–فجوة الفقر

على وفق نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) لعام 2012[51]، بلغت فجوة الفقر في العراق (4.1%) عام 2012 أي بنسبة تغير ضئيلة (0.4%) عما كانت عليه في عام 2007 والبالغة (4.5%) حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007[52]، وهو ما يعني ان استهلاك غالبية الفقراء قريب جدا من خط الفقر وان التحسن النسبي في دخولهم أو زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي على الخدمات العامة يمكن ان ينتشلهم من الفقر. أما على مستوى المحافظات فقد شهدت أكثر المحافظات ارتفاعا في معدلات الفقر وفقاً لمؤشر فجوة الفقر لعام 2012 وتمركزت اعلى النسب في محافظة (المثنى، القادسية، ميسان، ذي قار) بنسب (14.4%، و12.4%، و11.8%، و10.2%) على التوالي. بعد ان كانت فجوة الفقر في هذه المحافظات تبلغ (14%،1%،1%،1%) على التوالي عام 2007 إذ شهدت هذه المحافظات إرتفاع في فجوة الفقر، مقارنة مع محافظات إقليم كردستان. أما بعض محافظات الوسط فقد حظيت بوضع أفضل. [53]

شكل-4-فجوة الفقر حسب المحافظات في العراق للأعوام 2007،2011،2012 %

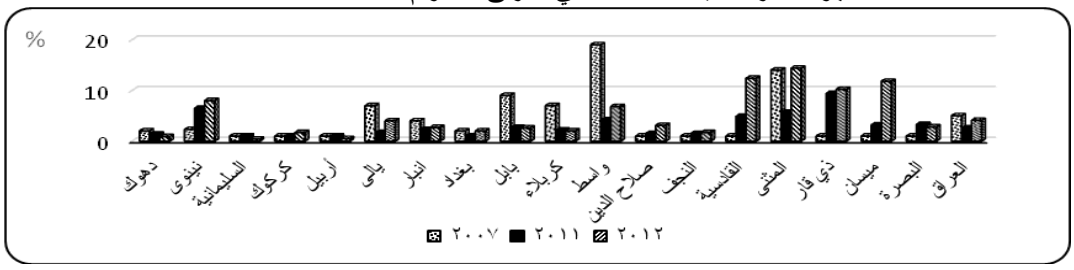

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (4)

[51] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق(IHSES–2) 2012، ص325–470.

[52] جمهورية العراق، وزارة التخطيط المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES–1)، مصدر سابق، ص469–690.

[53] للمزيد من التفاصيل حول البيانات انظر الملحق(3).

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائـــي والمتوسط

الغاية 1: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان الذكور منهم والإناث على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بنسبة 95% بحلول عام 2015.

مؤشر 1–صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

حققت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي تطوراً ملموساً في الآونة الأخيرة حيث واصلت فيها نسب انجاز مرتفعة وصلت إلى (87.7%) لعام 2012 منها (89.4%) للبنين و(86%) للبنات بحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012[54]. بعد ان كانت تبلغ (85.8%) في عام 2006 بحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS–3)[55]. أما على مستوى المحافظات فقد سجلت كل من محافظة (أربيل، والسليمانية، وبغداد) اعلى معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي عام 2012 بواقع (92%، 91.7%، 90.7%) على التوالي لكنها منخفضة مقارنة مع عام2011 إذ كانت نسبة القيد في التعليم الابتدائي تبلغ (94.4%، 98.2%، 92.1%) على التوالي. في حين سجلت أدنى النسب محافظة ميسان بواقع (76.2%) عام 2012، بعد ان كانت تبلغ (75.8%) عام 2011. وهذا ما يعكس التفأوت الكبير بين المحافظات.[56]ان ذلك ممكن أن يعود إلى طبيعة الظروف الاقتصادية في العراق عموما والفروقات فيما بين المحافظات خصوصا التي قد تدفع بعض الأسر إلى زج اطفالها في سوق العمل بسن مبكرا وحرمانهم من التعليم لاكتساب المعيشة وإعالة عائلاتهم.

---

[54] جمهورية العراق، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012، مصدر سابق، ص139–162.

[55] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011، ص82–83.

[56] البيانات مأخوذة من الملحق (4).

شكل-5-صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في العراق للأعوام 2006،2011،2012 %

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق(4)

مؤشر2–نسب التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس أو الأخير.

بلغ مؤشر معدل الأطفال الذين يباشرون التعليم بالصف الأول الابتدائي ويصلون إلى الصف الخامس الابتدائي انخفاضا (95.2%) عام 2006 إلى(93.3%) عام 2011 على مستوى العراق ، إذ لا تزال هذه النسبة تعكس فقدان فرص الاستمرار بالتعليم ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع نسبة الرسوب في التعليم الابتدائي بين المحافظات كما تم توضيحها في المؤشر السابق، أما على مستوى المحافظات فقد شهدت جميع المحافظات نسب انجاز جيدة ، فقد وصلت محافظة واسط إلى النسبة المستهدفة إذ سجلت 100% عام 2011 ، مقارنة مع ما كانت عليه (95.4%)عام 2006 ، بالإضافة إلى تحقيق بقية المحافظات نسباً جيدةً عام 2011 مقارنة مع عام 2006 ، كما يعد مؤشر نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي من مؤشرات الأهداف الإنمائية المحدثة، إذ حقق العراق نسبة جيدة في بلوغ هذا المؤشر بلغت (95%) عام2011، فضلاً عن النسب الجيدة التي سجلها المؤشر على مستوى المحافظات إذ وصلت جميع المحافظات إلى ما يقارب (93%) كمعدل لعموم المحافظات. مما يشير إلى الاتجاه الصحيح لالتحاق التلاميذ بالتعليم الابتدائي وإمكانية الوصول نحو تحقيق الهدف عام 2015 بالرغم من وجود تذبذب قليل في النسب بين المحافظات.[57]ويمكن الملاحظة بأنه لا توجد اختلافات إلا بشكل طفيف في نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي بين الحضر والريف فقد سجلت هذه النسبة 95.5% في الريف و95% في الحضر وذلك حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS–4)

[57] البيانات مأخوذة من الملحق (5).

لعام2011.[58] ويمكن أنُ يُعَزى سبب ذلك إلى عدم وجود مغريات كثيرة للأطفال في المناطق الريفية مما يجعلهم أكثر اهتماما بواجباتهم المدرسية وبالتالي فان أدائهم العلمي سيكون مساويا لما هو في الحضر، فضلا عن ان المجتمع الريفي مجتمع صغير جدا تؤدي العوامل الاجتماعية فيه دورا كبير في تقدمهم في المراحل الدراسية.

شكل-7-نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس الابتدائي أو الأخير في العراق للأعوام 2006،2011 %

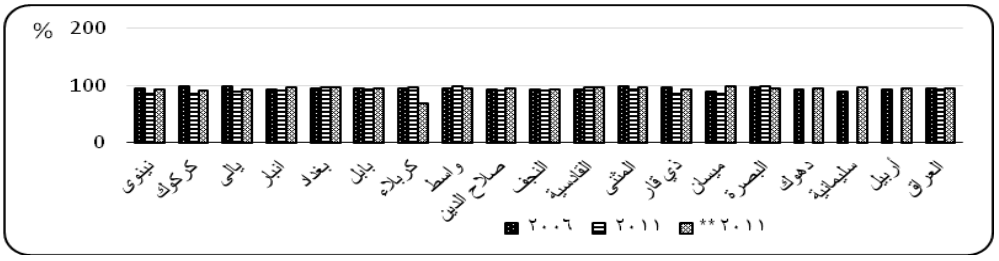

2011نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي**

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (5)

الهدف الثالث: تعزيز المســـاواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية 1: إزالة التفاوت في النوع الاجتماعي في كافة مراحل التعليم.

مؤشر1–نسبة الاناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24)

بعد التغيير والانفتاح على التعليم الجامعي والتوسع في التعليم الخاص لم تشهد نسبة الاناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة عام 2011 للذين تتراوح أعمارهم ما بين (14–24) عام 2011 تطوراً ملموساً فقد شهدت انخفاضاً بلغ (91%)عام 2011 مع ما كانت عليه (92%) عام 997على مستوى العراق. أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة واسط اعلى النسب إذ

[58] جمهورية العراق المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011، مصدر سابق، ص145–148.

*يقصد بالمسح العنقودي متعدد المؤشرات (هو برنامج دولي وضعته اليونسيف لعمل المسوحات الاسرية ويتضمن جمع تقديرات إحصائية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للمقارنة الدولية، ويتضمن ايضاً البيانات المستخدمة في رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

بلغت (100%) عام 2011 بعد ان كانت تبلغ (84%) عام 1997 تليها محافظة بغداد بواقع (97%) عام 2011 بفارق بسيط عن عام 1997 والبالغة (98%). أما أدنى النسب فقد سجلتها محافظة ميسان والمثنى بواقع (77%)، و(79%) عام 2011، بعد ان كانت كلتا المحافظتين تبلغان (81%)، و(78%) عام 1997.[59] ان كل ذلك يمكن ان يعود إلى التراجع الذي شهده التعليم أثناء فترة الحصار الاقتصادي فضلاً عن الحروب المتعاقبة التي شهدتها تلك الفترة وما تركته من آثار سلبية على التعليم أدى إلى تدهور مستوى التعليم نتيجة لفرض العقوبات الدولية على العراق للمدة (1990–2003) وتدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها، إضافة إلى ان مظاهر العنف في العراق وبحكم القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع وخصوصا في المناطق الريفية تجد ان بقاء الانثى في البيت هو الحل الاسلم من خروجها منه. وبسبب بعد المدارس عن مناطق السكن ، كل هذه العوامل اثرت على نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين فئة الشباب والبالغين دون حدوث أي تحسن يذكر خلال هذه المدة.

شكل -8-نسبة الاناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24) سنة في العراق لسنة 2011 %

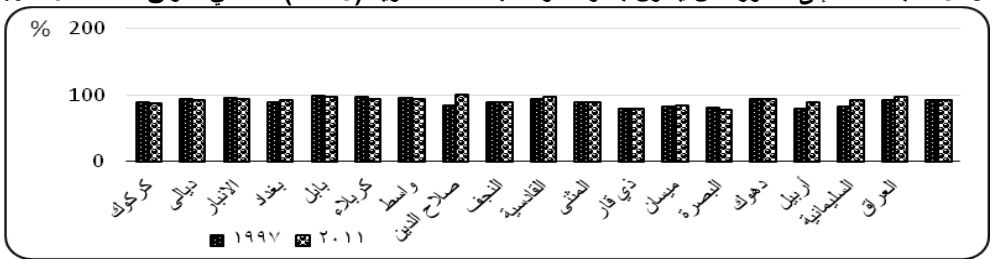

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (6)

مؤشر2 –حصة النساء في الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي

لم تجنِ المرأة ثمار التطور الحاصل في مؤشرات التعليم إذ ما زالت نسبة مساهمة النساء في الوظائف ذات الاجر في القطاع غير الزراعي تشكل نسبة (14.7%) عام 2011 حسب نتائج مسح شبكة معرفة العراق لعام 2011 [60] وبالرغم من ارتفاعها عن عام 2008 بنسبة (12.1%) حسب نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2008، فهي بأحسن الأحوال لا تتعدى نسب مساهمتها

[59] البيانات مأخوذة من الملحق (6)

[60] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق(IKN)، 2011، ص62–68.

في النشاط الاقتصادي عن (13%)[61] وتتفاوت نسب المشاركة بين الجنسين في قوة العمل بحسب البيئة، إذ تنخفض في الريف إلى 14% مقارنة بـ 75% للرجال، كما تنخفض نسبة مشاركتها في الحضر إلى 13% مقارنة بالرجال75 %.[62] أما على مستوى المحافظات تأتي محافظة أربيل في المرتبة الأولى حيث سجلت (19.8%) بسبب استقرار الظروف الأمنية وتوافر فرص العمل بالمقارنة مع محافظة نينوى التي تأتي بالمرتبة الأخيرة. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدد من العوامل منها ارتفاع نسبة البطالة بشكل عام ولكلا الجنسين والظروف الأمنية. ولكي يتم زيادة هذه النسب حتى تصل إلى (50%) أو أكثر ينبغي تنويع عرض سوق العمل وتقويته ليستوعب أكبر قدر ممكن من النساء العاملات. إذ إن هناك نسباً عالية من النساء مؤهلات علميا ولم يدخلن بعد في سوق العمل.[63]

شكل -9-حصة النساء من الوظائف مدفوعة الاجر في القطاع غير الزراعي في العراق للسنوات 2008،2011 %

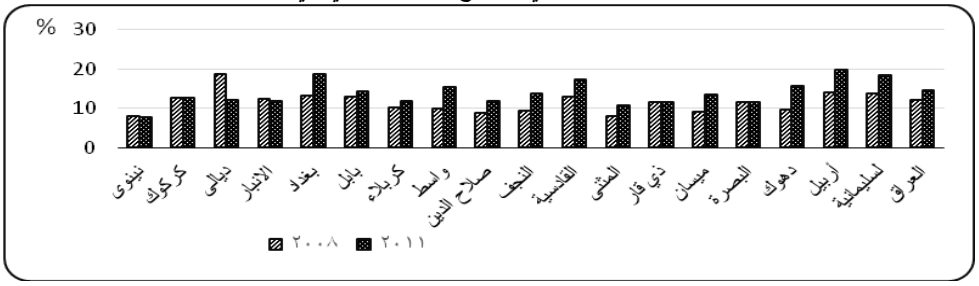

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (7)

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية 1: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 75% بحلول عام 2015

مؤشر1–معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي

لقد شهد معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي انخفاضا طفيفاً من (23) حالة وفاة عام 2006 إلى (20) حالة وفاة عام 2011. في حين كان هناك تفاوت بين الجنسين إذ ان

---

[61] للمزيد من التفاصيل حول البيانات انظر:

جمهورية العراق، تقرير تكييف الأهداف الإنمائية للألفية، مصدر سابق، ص35.

جمهورية العراق، على طريق الأهداف الالفية 2013، مصدر سابق، ص39.

[62] للمزيد من التفاصيل حول البيانات انظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق 2011، مصدر سابق، ص72–75.

[63] البيانات مأخوذة من الملحق(7)

معدل وفيات الأطفال الذكور اعلى من معدل وفيات الأطفال الاناث، خاصة في الأيام الـ 28 الأولى من الحياة (وفيات حديثي الولادة) إذ بلغ المعدل بين الذكور 24 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي مقابل 16 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي وتفاوت المعدل ايضاً بين الريف والحضر إذ بلغ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي في الريف (19) حالة وفاة مقارنة بـ الريف (21) حالة وفاة وذلك حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2011(MICS-3-4)[64] كما أظهرت نتائج المسح أيضاً وجود فروقات في معدل وفيات الأطفال بحسب مستوى تعليم الأم، إذ وجد ان معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة للأمهات الذين حصلن على تعليم ثانوي بلغ (21) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي مقارنة مع معدل وفيات الأطفال للأمهات الذين حصلن على تعليم ابتدائي والبالغ (20) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي .

شكل-10- معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي في العراق للسنوات 2006،2011

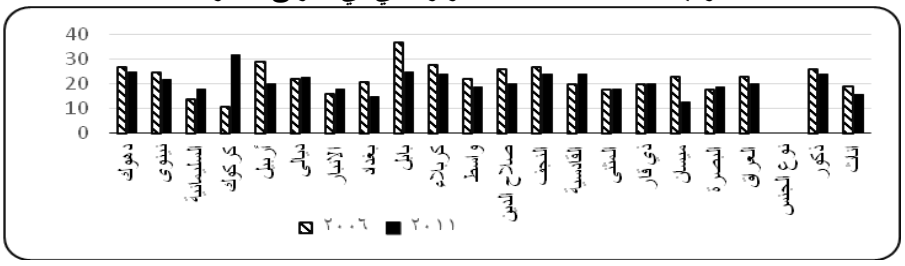

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (8)

أما على مستوى المحافظات فقد شهدت بعض المحافظات ارتفاعا في المعدل بين عامي 2006 و 2011 في حين شهدت البعض الآخر إنخفاضا واضحا ، إذ أخذت معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة تتراوح بين حدين أعلى شهدته محافظة كركوك بلغ (32) حالة وفاة عام 2011 بعد ان كان يبلغ (11) حالة وفاة عام 2006 , وحد أدنى شهدته محافظة ميسان بلغ (13) حالة وفاة عام 2011 بعد ان كانت تبلغ (23) حالة وفاة عام 2006. [65]

مؤشر 2-نسبة الأطفال الذين يقل وزنهم عن (2500) غرام عند الولادة

---

[64] للمزيد من التفاصيل انظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006، مصدر سابق، ص100./ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011، مصدر سابق، ص20-22.

[65] البيانات مأخوذة من الملحق(8).

في العراق عموما يجري قياس وزن 53% من المواليد عند ولادتهم، وتشير التقديرات حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-3-4) إلى انخفاض نسب الأطفال الذين يقل وزنهم عن 2500 غرام من (14.8%) عام 2006 إلى (13.4%) عام 2011 حسب نتائج المسح نفسه[66]. أما على مستوى المحافظات فقد سجلت كل من محافظتي ميسان والبصرة أعلى النسب بواقع (20.1%)، (19.5%)على التوالي عام 2011 بعد ان كانتا تبلغان (12.5%)، و(11.3%) عام 2006. إن ذلك ممكن أن يعود إلى المستوى التعليمي للام إذ نلاحظ انخفاض النسبة كلما زاد المستوى التعليمي للأم فقد بلغت النسبة (11.7%) عام 2011 للأم الحاصلة على شهادة متوسطة وإعدادية أو ثانوية ، في حين ترتفع عند الأمهات غير المتعلمات بنسبة (14.5%) عام 2011 .كما ان هناك بعض المخاطر التي تهدد صحة الأمهات والأطفال ، منها المحرومية من إشباع الحاجات الصحية والأساسية وتعرض الأمهات إلى سوء التغذية أثناء فترة الحمل، إذ تعد المناطق الريفية من أكثر المناطق حرماناً وقد يتبين الاختلاف من حيث مؤشر الثروة إذ تظهر نسبة الأطفال الذين كان وزنهم اقل من 2500 غرام عند الولادة من الأسر الفقيرة، مقارنة بولادة الأطفال من الأسر الاغنى بنسبة (10%) .[67] وعلى العكس من ذلك فقد سجلت كل من محافظات الانبار وبغداد وأربيل والسليمانية أدنى النسب بواقع (9.6%) (9.7%) (10.1%) على التوالي.

[66] للمزيد من التفاصيل انظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات ، 2011، ص23-28./ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات،2006، مصدر سابق، ص46-48.

[67] للمزيد من التفاصيل حول البيانات انظر الملحق (9)

شكل- 11- نسبة المواليد الاحياء عند الولادة الذين يقل وزنهم عن 2500 غم حسب القضاء والمستوى التعليمي للأم في العراق للأعوام 2006,2011 %

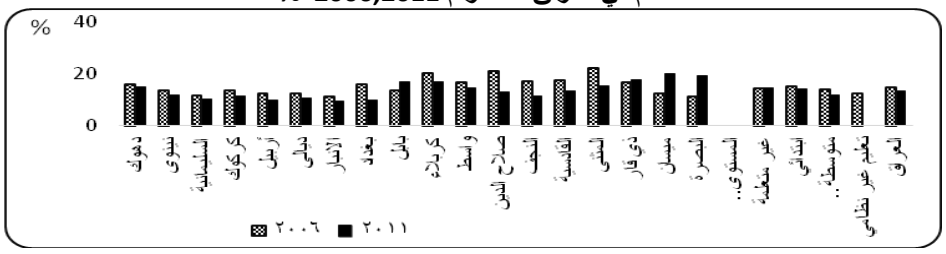

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (9)

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

الغاية 1–تخفيض معدل وفيات الأمهات الحوامل بنسبة 75% بحلول عام 2015

تُعَدَّ الأم الركيزة الأساسية في التي يعتمد عليها البناء المجتمعي بتكويناته الكمية والثقافية. هذه الحقيقة تفرض على الحكومة مسؤولية الاهتمام في صحة الام، فضلاً عن صحة أطفالها وتوفير وتحسين خدمات الصحة الإنجابية. كما ان للمستوى التعليمي والمعيشي للام الحامل تأثيراً كبيراً في الحد من وفيات الأمهات الحوامل ويمكن ملاحظة ذلك من خلال انخفاض معدل وفيات الأمهات الحوامل من (291) وفاة لكل 1000 ولادة حية في التسعينيات إلى (84) وفاة عام 2006 وانخفاضه إلى (35) وفاة عام 2013 بعد تحسن المستوى المعيشي وزيادة الوعي لدى الام الحامل باتباع الارشادات والتعليمات الصحية خلال مدة الحمل والولادة. [68]

مؤشر1–نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي مؤهل من ذوي الاختصاصات

تشير نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS–4) عام 2011[69] إلى تحسن في نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي مؤهل حيث بلغت (90.9%) بالمقارنة عما كانت عليه عام 2006 (88.5%) حسب نتائج المسح نفسه لعام 2006 (MICS–3) [70]ويعد هذا مؤشراً جيداً يعكس الرغبة لدى النساء بتأمين البيئة الصحية المناسبة لولاداتها وتفادي الخطر الناجم من التعرض لظروف تعسر الولادة وصعوبة التعامل مع الحالات الطارئة في أثناء الولادة واحتمال فقدان حياة الام

---

[68] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، على طريق الأهداف الإنمائية للألفية، مصدر سابق ،2013، ص51.

[69] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011، مصدر سابق، ص116–120.

[70] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2006، مصدر سابق،73–74.

الحامل أو حياة الطفل. وعند مقارنة نسبة الولادات التي تمت تحت اشراف موظفي الصحة المتخصصين نجد ان هناك تفاوتاً في هذه النسبة بين الريف والحضر، فقد بلغت هذه النسبة 93.9% في الحضر، بينما بلغت في الريف 84.5% وذلك لعام 2011. وبالتالي فإن معظم الولادات التي تمت في المناطق الحضرية كانت بإشراف موظفي الصحة المتخصصين، إلا ان المشكلة تبدو واضحة في المناطق الريفية ويمكن ان يعود سبب ذلك إلى بعد المستشفيات المتخصصة أو المراكز الصحية المتخصصة في الريف، تردي أحوال المستشفيات الموجودة في المناطق الريفية أو بالقرب منها. فضلاً عن عدم تقبل نساء الريف لفكرة الكشف عليهن من قبل الأطباء الذكور لطبيب ذكر والاهتمام بحالتهن في المستشفى مما يجعلهن اسيرات الولادة المنزلية.

وان ما تمتلكه نساء الريف من الشعور بالأمان أثناء الولادة في المنزل كونها ستكون بين افراد عائلتها، خاصة النساء غير المتعلمات، مما يجعلهن أكثر تعرضا لمخاطر الولادة.

شكل-12- نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي مؤهل من ذوي الاختصاصات في العراق للأعوام 2006،2011 %

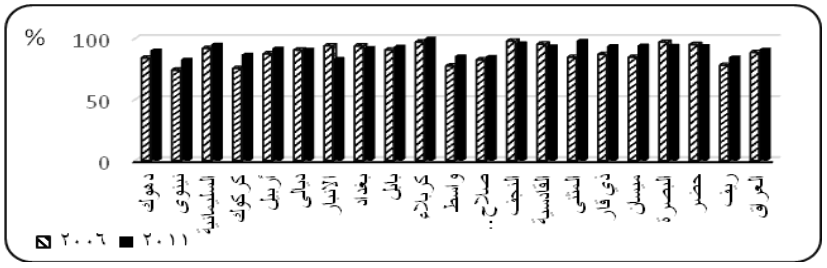

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (10)

أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظات كربلاء والسليمانية النسب الأعلى للولادات التي تمت تحت اشراف موظفي الصحة المتخصصين حيث بلغت النسبة (99.9%)، و(95.1%) على التوالي لعام 2011 بعد ان كانت تبلغ (97%)،(91،9%)على التوالي عام 2006 بحسب نتائج المسح نفسه ، في حين سجلت أدنى النسب كل من محافظة نينوى والأنبار بواقع (82.6%) ،(83.3%) على التوالي لعام 2011 .[71]

[71] البيانات مأخوذة من الملحق(10)

الغاية 2–تعميم اتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

مؤشر 1–نسبة انتشار وسائل منع الحمل

يُعَدَّ استخدام وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة عاملا مهما في تحسين صحة الأمهات وتقليل معدل وفيات الأمهات من خلال منع حالات الحمل المبكر جدا وتحقيق التباعد الزمني المناسب بين الولادات ومنع حالات الحمل المتكرر بشكل اعتيادي. كما أظهرت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 2011 [72]، إلى ان قرابة 21% فقط من النساء المتزوجات في الفئة العمرية 15إلى 19 عاما يستعملن إحدى وسائل منع الحمل مقارنة بنسبة 41% من النساء في الفئة العمرية 20–24 عاما، ونسبة 65% من النساء الأكبر منهن سناً من الفئة العمرية 40–44عاما. كما ان استخدام أي وسيلة لمنع الحمل لا يكاد يذكر عند النساء اللواتي ليس لديهن أطفال أحياء أي بنسبة (2%) فكلما زاد عدد الأطفال الاحياء لدى المرأة ارتفعت احتمالية استخدامها لوسائل منع الحمل فقد ارتفع معدل استخدام وسائل منع الحمل من 33% للنساء اللواتي لديهن طفل حي واحد إلى 66% بالنسبة للنساء اللواتي لديهن أربعة وأكثر اطفال احياء. وعلى مستوى المحافظات تشير التقديرات إلى أن أعلى مستوى لاستخدام وسائل منع الحمل كانت في محافظات إقليم كردستان (السليمانية ودهوك وأربيل) بواقع 86% و66% و45% على التوالي، بينما أدنى مستوى كان في محافظة نينوى بواقع (43%). ويمكن ان يُعزى سبب ذلك إلى المستوى الثقافي والتعليمي للزوج والزوجة وانعكاس ذلك على رغبتهم في إنجاب المزيد من الأطفال. [73]

شكل -13-نسبة النساء المتزوجات بعمر(15-49) سنة اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة في العراق للأعوام 2006،2011%

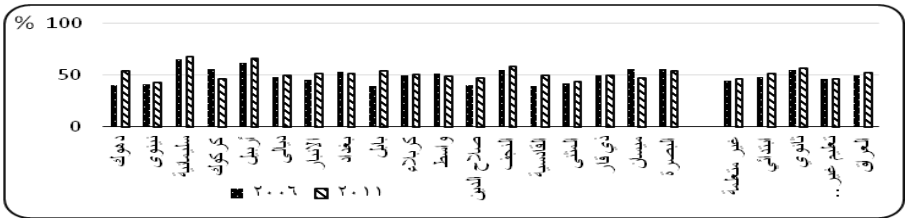

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق(11)

[72] جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،المسح العنقودي متعدد المؤشرات،2011،مصدر سابق،ص110.

[73] البيانات مأخوذة من الملحف(11)

مؤشر-2-الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

بحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 2011 [74]بلغت نسبة الحاجة غير الملباة من استخدام وسائل منع الحمل في العراق 8%، أي 8% من النساء العراقيات المتزوجات لا يستخدمن وسائل منع الحمل ولكن يرغبن في التوقف عن إنجاب الأطفال، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع عام 2006والبالغة (10.8%) حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2006،[75] مما يعكس أهمية مجال تنظيم الأسرة واشتراك كل من الزوجين في الحق باختيار العدد المناسب لهما من الأطفال في الوقت الذي يقرران فيه بحرية تنظيم أسرتهما. أما على مستوى المحافظات فقد شهدت جميع المحافظات انخفاضاً في النسب عدا محافظة المثنى والبصرة وذي قار بواقع (10.4%) و(9.5%) و(9.2%) على التوالي. كما يختلف اجمالي الحاجة غير الملباة من إستخدام وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات في المحافظات الثماني عشرة، إذ كانت أدنى نسب في محافظة بابل (4.9%)، وأعلى نسبة في محافظة دهوك (10.7%). وتبلغ الحاجة غير الملباة لوسائل منع الحمل ذروتها في الفئات العمرية 20-24 و30-34 عاما وكذلك عند النساء في الأسر الفقيرة. ويساعد المستوى التحصيلي للمرأة على انخفاض نسب المؤشر[76]

شكل -14-نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة في العراق لعامي 2006،2011 %

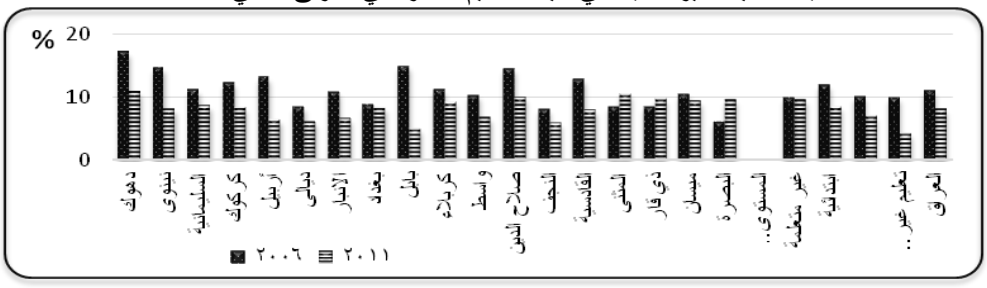

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (12)

الهدف السادس: السيطرة على الامراض الانتقاليـــة

[74] جمهوري العراق ،وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات2011،مصدر سابق،ص112-114.

[75] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006، مصدر سابق، ص71-72.

[76] البيانات مأخوذة من الملحق(12)

وغير الانتقالية وغيرها من الامراض

تبنت وزارة الصحة في العراق نظاما صحيا يعتمد على الرعاية الصحية الأولية كركيزة أساسية في تقديم الخدمات الصحية مع تكامل تلك الخدمات مع المستوى الثاني (المستشفيات) والمستوى الثالث (المراكز المتخصصة) من خلال تطبيق نظام الإحالة ونظام طب الأسرة وتُعَدَّ الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية مجانية تقريبا في معظم المستشفيات والمراكز الصحية تقدم خدمات صحية مجانا عدا العيادات الطبية الشعبية وعيادات التامين الصحي التي تقدم خدماتها مقابل ثمن زهيد مما ساعد على تقليل الإصابة بالأمراض الانتقالية.[77]

غاية 1: وقف انتشار الامراض المعدية وغير المعدية

مؤشر 1–معدل حالات الإصابة بمرض اللشمانيا الجلدية لكل ألف من السكان

تُعَدَّ اللشمانيا من الأمراض التي تنتشر في البلاد الحارة والمعتدلة مثل العراق حيث عرفت فيه بـ (قرحة أو حبة بغداد) واللشمانيا من الأضمراض التي تصيب الحيوانات مثل القوارض والثعالب والكلاب وتنقل العدوى للإنسان من خلال ذبابة صغيرة جدا تسمى ذبابة الرمل وقد عرف المرض عام (1900) من قبل العالم (Leshman).[78]

وقد شهد العراق ارتفاع معدل الإصابة بمرض اللشمانيا لكل 1000 من السكان من (65) عام 2009 حالة إصابة لكل 1000 من السكان إلى (91) حالة عام 2011، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة كركوك أعلى

المعدلات بواقع (84) حالة ، تليها محافظة نينوى بواقع (57) حالة وذلك عام 2011، بينما سجلت أدنى النسب محافظة دهوك وبغداد الرصافة بواقع (0) ، و(4)على التوالي وذلك عام 2011 ، في حين شهدت كل من محافظة ديالى ومحافظة بغداد (الكرخ) انخفاضاً في معدلات الإصابة بمرض اللشمانيا الجلدية بواقع (28، 46) حالة على التوالي (عام 2011 ، بعد أن كان أعلى معدل لهما عام 2009 بواقع (126،226) حالة على التوالي.[79]

شكل -15- نسبة الإصابة بمرض اللشمانيا الجلدية لكل الف من السكان للأعوام 2009،2010،2011 %

---

[77] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير تكييف الأهداف الإنمائية للألفية ،2013، مصدر سابق، ص51.

[78] البيانات مأخوذة من الملحق(13)

[79] البيانات مأخوذة من الملحق(14)

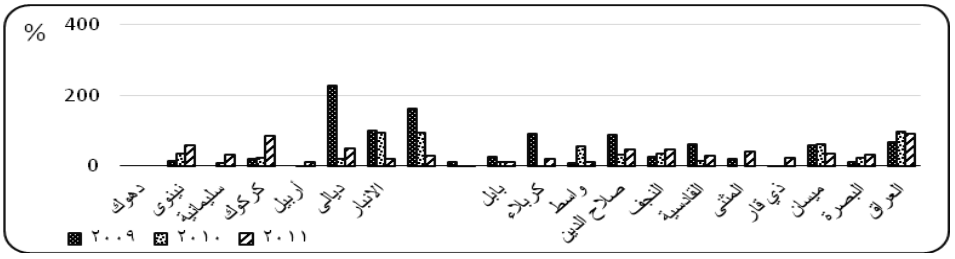

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق(13)

مؤشر3–معدل حالات الإصابة بارتفاع ضغط الدم

من الشكل نلحظ ارتفاع معدل زيارات المرضى المصابين بارتفاع ضغط الدم لعام 2011 على مستوى العراق إذ بلغ (39) حالة لكل 1000 من السكان مقارنة مع المعدل عام 2010 والبالغ (33) حالة لكل 1000 من السكان وهذا يجعله من الأمراض المنتشرة بشكل واسع في العراق والذي يسبب في كثير من الأحيان أعراضاً جسيمة بالغة الصعوبة مثل احتشاء عضلة القلب أو الشلل النصفي وأحيانا يؤدي إلى الموت. ومن خلال رصد معدل زيارات المرضى المصابين بمرض إرتفاع ضغط الدم بين عامي 2010 و2011 بحسب المحافظات، نلاحظ أن محافظة السليمانية قد سجلت أقل معدل زيارات المرضى المصابين بارتفاع ضغط الدم عن بقية المحافظات (10) لكل 1000 من السكان لعام 2010 و (11) حاله لكل 1000 من السكان لعام 2011، بينما سجلت أعلى معدلات حالات الإصابة بارتفاع ضغط الدم من بين المحافظات محافظة النجف إذ بلغ (69) حالة لكل 1000 من السكان لعام 2010 و(74) حالة لكل 1000 من السكان لعام 2011. [80]

شكل-16-معدل زيارات المرضى المصابين بارتفاع ضغط الدم لكل 1000من السكان للأعوام 2010،2011

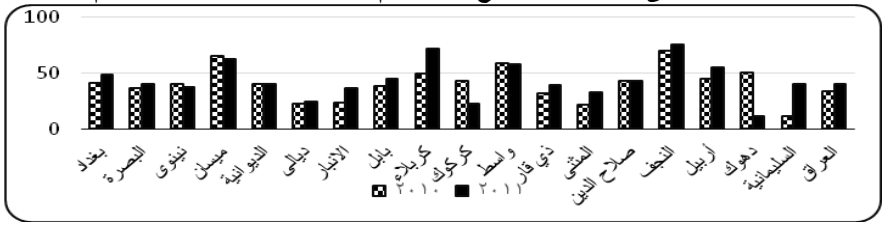

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (14)

مؤشر4–معدل حالات الإصابة بداء السكر

[80] المصدر السابق.

يعاني كثير من العراقيين بالإصابة بداء السكر الناتج عن خلل في وظيفية عمل البنكرياس وكمية هرمون الانسولين المطلوبة لتحويل السكر إلى مادة الغلوكوز لينتقل عبر الدم إلى داخل خلايا الجسم بمساعدة هرمون الأنسولين.

ومن خلال رصد معدل زيارات المرضى المصابين بداء السكر لوحظ بأن النسبة على مستوى العراق قد ارتفعت من (33) حالة لكل 1000 من السكان عام 2010 إلى (36) حالة لكل 1000 من السكان عام 2011، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة النجف أعلى النسب بلغت (71) حالة لكل 1000 من السكان عام 2011 بعد ان كانت تبلغ (63) حالة لكل 1000 من السكان عام 2010، بينما سجلت أدنى النسب محافظة كركوك (12) حالة لكل 1000 من السكان عام 2011 مقارنة مع نسبتها عام 2010 والبالغة (21) حالة لكل 1000 من السكان.[81]

شكل -17-معدل زيارات المرضى المصابين بداء السكري لكل 1000 من السكان في العراق للأعوام 2010،2011

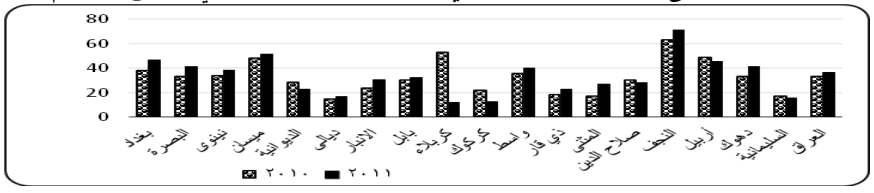

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (15)

مؤشر5–نسبة التغطية التحصينية باللقاح الثلاثي

بحسب بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2011 [82] أرتفعت نسبة الأطفال الذين هم بعمر(12–23) شهراً الذين تلقحوا اللقاح الثلاثي، إذ نجد بعض المحافظات قد شهدت ارتفاعاً وبعضها قد شهدت انخفاضاً في نسب التغطية التحصينية باللقاح الثلاثي لعام 2011 مقارنة مع عام 2006 حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات عام2006[83].أما على مستوى المحافظات فقد سجلت اعلى النسب محافظة ميسان بواقع (88.9%) تليها محافظة دهوك بواقع (86.8%)، بعد ان كانت كلا المحافظتين تبلغان (37.9%)، و(52.5%) على التوالي حسب نتائج المسح نفسه لعام

[81] البيانات مأخوذة من الملحق(15)
[82] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات،2011، مصدر سابق، ص55-58.
[83] المصدر السابق، نفس الصفحة.

2006. ان هذا يعود إلى تردى الوضع الصحي ونقص الكوادر الطبية والمراكز الصحية في هذه المحافظات، فضلاً عن سوء الحالة الاجتماعية والبيئة الملوثة، الأمر الذي يترك آثاراً مباشرة على المواطنين بشكل عام والأطفال خاصة كونهم الفئة الأكثر هشاشة ، في حين سجلت محافظة صلاح الدين ومحافظة واسط أدنى النسب بواقع (49%) و(52.1%) على التوالي عام 2011 مقارنة مع ما كانتا عليه عام 2006 بواقع (66.6%) (37.3%) على التوالي.

شكل -18-نسبة الأطفال الذين تلقحوا اللقاح الثلاثي في العراق للأعوام 2006،2011 %

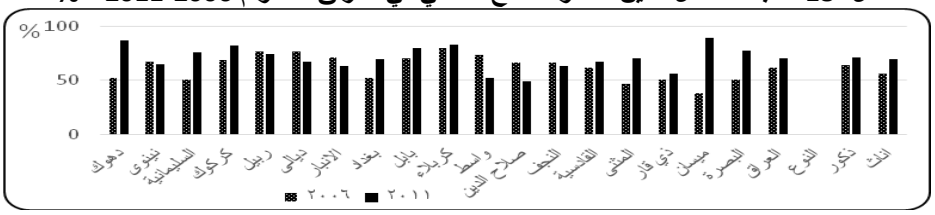

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق(16)

الهدف السابع: ضمان حماية وتحسين البيئة

الغاية 1–دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية

مؤشر1–نسبة الأراضي المصابة بالتصحر

تعرض العراق لتغيرات مناخية عديدة أدت إلى تعرض التربة لعوامل التعرية والجفاف والتي سببت في تآكل سطحها وتدهور الخصائص الكيماوية والطبيعية لها وبالتالي اتساع مناطق التصحر وانحسار المساحات الخضراء، إذ تعاني مساحات واسعة في العراق من درجات مختلفة من التصحر والتدهور بحسب موقعها الجغرافي وظروفها المحلية كما يوضحه الجدول (1) والذي يظهر انخفاض في مساحة الأراضي المتصحرة من (10901529) دونم عام 2009 إلى (5663150) دونم عام 2012 ، في حين ارتفعت الأراضي المهددة بالتصحر من (3929268) دونم عام 2009 إلى (6455458) دونم عام 2012 على مستوى العراق وقد يعود ذلك إلى ارتفاع العمليات العسكرية والتي دمرت كل من التربة والنباتات فضلاً عن الآثار السلبية العديدة التي تركتها على البيئة ، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة المثنى اعلى معدل للأراضي المتصحرة بلغ (3770900) دونم عام 2012 مقارنة مع ما كان علية عام 2009 والبالغ(1870800) دونم ، في حين ارتفعت الأراضي المهددة بالتصحر من (1560325) دونماً عام 2005 إلى (3600450) دونم عام 2012 . ان سبب ذلك ممكن ان يعود إلى ارتفاع درجات الحرارة فضلا عن وقوع المحافظة ضمن مناخ صحراوي

جاف مع قلة هطول الامطار وتراجع الغابات التي تعد من عوامل التصحر الأخرى. أما أدنى معدل للأراضي المتصحرة فقد سجلته محافظة كربلاء بواقع (10390) دونم عام 2009 ،في حين لم يتوفر معدل الأراضي المتصحرة لمحافظة كربلاء عام 2012 ، أما بالنسبة للأراضي المتعرضة للتصحر فقد سجلت أدنى معدل محافظة بابل، ان سبب ذلك قد يعود إلى العوامل الطبيعية من وقوع المحافظة ضمن المناطق شبة الجافة ، مع قلة مياه الفرات التي ساهمت بتعطيل جزء من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، فضلاً عن النمو السكاني المرتفع والذي تمثل بالزحف السكاني نحو الأراضي المنتجة والذي سبب قطع الأشجار وتخريب الغابات .

جدول -1-نسبة الأراضي المصابة بالتصحر في العراق حسب المحافظات للأعوام 2009،2012 دونم

السنة / المحافظة	الأراضي المتصحرة / دونم		الاراضي المهددة بالتصحر / دونم	
	2009	2012	2009	2012
نينوى	4500000	(..)	1385843	1385843
كركوك	(..)	(..)	(..)	57190
ديالى	(..)	394588	(..)	(..)
الانبار	(..)	(..)	(..)	(..)
بغداد	(..)	(..)	(..)	(..)
بابل	119533	540764	(..)	4000
كربلاء	10390	(..)	(..)	40692
واسط	2506626	639486	(..)	(..)
صلاح الدين	(..)	350000	(..)	520000
النجف	(..)	200000	360000	210000
القادسية	243857	95000	75000	52250
المثنى	1870800	3770900	1560325	3600450
ذى قار	750000	(..)	338000	374933
ميسان	67000	67000	210100	210100
البصرة	833323	(..)	(..)	(..)
العراق	10901529	5663150	3929268	6455458

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة 2009 ،ص58.
جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،تقرير مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق،2013،ص80.

الغاية 2–تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015

مؤشر 1–كمية المياه الصالحة المجهزة للمواطنين

يقصد به نسبة السكان الذين ينتفعون بخدمة إيصال الماء الصالح للشرب حسب مصادر مياه الشرب المحسنة المنقولة بالأنابيب إلى داخل المسكن أو الحنفية العامة. فقد كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق(IHSES-2) لعام 2012 [84] ارتفاع نسبة السكان المشمولين بخدمة إيصال الماء الصالح للشرب إذ بلغت (86.2%) عام 2012 بعد ان كانت تبلغ(65.2%) عام 2006 حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS-3) لعام 2006 [85]وذلك على مستوى العراق وهذا مؤشر جيد ان ذلك يعود إلى مختبرات فحص المياه الموجودة في كل مديرية للماء فضلاً عن مشاريع تصفية المياه التي أقيمت بعد عام 2003، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة كربلاء أعلى النسب بواقع (98.6%) عام 2012 تليها محافظة الانبار بواقع (98.5%) بعد أن كانتا تبلغان (80.4%)(78.7%) على التوالي عام 2006، وذلك نتيجة للنشاطات التي تقوم بها المحافظة من مد شبكات لنقل مياه الشرب، فضلاً عن شبكات التحلية للماء التي نشرتها العتبة الحسينة في محافظة كربلاء ، في حين سجلت أدنى النسب محافظة ذي قار بواقع (74.5%) عام 2012 بعد أن كانت تبلغ (61.0%) وذلك يعود إلى المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه من شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية وضعف الوعي لدى المواطنين باستهلاك الطاقة ، فضلاً عن تجاوزات المواطنين على الشبكة وقلة الكوادر الفنية والإدارية مع ضعف الشبكات وتقادمها كل هذه العوامل ساهمت في تدني النسبة.

[84] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، مصدر سابق2012، ص49-138.

[85] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006، مصدر سابق، ص60-65.

شكل -19 -نسبة السكان المخدومين بإيصال الماء الصالح للشرب في العرق للأعوام 2006،2011،2012 %

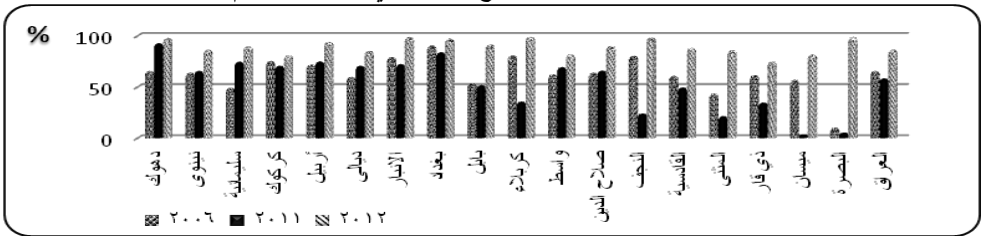

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق(17)

مؤشر 2–نسبة الوحدات السكنية المرتبطة بشبكة صرف صحي محسن

تُعَدُّ خدمة ربط الوحدات السكنية بشبكة صرف صحي مؤشراً هاما في تعميم الأساليب الصحية من شأنه حماية صحة الانسان من التعرض للأمراض والحفاظ على نظافة وجمال البيئة في الوقت نفسه إذ ان خدمات الصرف الصحي إذا لم يتم السيطرة عليها فإنها تلوث البيئة وتشمل أساليب الصرف الصحي المحسنة شبكة ضخ المجاري ، وقد اظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012 (IHISES–2) [86]ارتفاع نسبة الوحدات السكنية المشمولة بشبكة صرف صحي على مستوى العراق إذ بلغت (32.5%)عام 2012 بعد ان كانت تبلغ (22.7%) عام 2006 العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2006(MICS–3)[87]. ، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت أدنى النسب كل من محافظتي دهوك، ونينوى بواقع (2.3%)، و(2.8%) على التوالي عام 2012 بعد ان كانت كلا المحافظتين تبلغان (1.0%)، و(2.0%) على التوالي عام 2006 ، ان سبب ذلك قد يعود إلى تراجع الخدمات وتأخير عمليات الاعمار وتأهيل البنى التحتية بسبب الظروف الأمنية وتفشي الفساد الإداري والمالي ، إلى جانب سوء التخطيط والإدارة المعتمدة في تنفيذ الخطط والمشاريع الخدمية والعمرانية ، بالإضافة إلى المشاكل التي يعاني منها قطاع المجاري والمتمثلة بالتجاوزات في ربط شبكات المجاري بشبكات مياه الامطار، فضلاً عن ضعف الوعي والإساءة في استخدام شبكات المجاري ، تليها شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل محطات المعالجة . في

[86] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، مصدر سابق2012، ص49-138.
[87] المصدر السابق، نفس الصفحة.

حين سجلت اعلى النسب كل من محافظتي السليمانية، بغداد بواقع (83.5%)،(70.8%) على التوالي عام 2012، بعد ان كانتا تبلغان (67.1%)، و(55.9%) على التوالي عام 2006 .

شكل -20-نسبة الأسر المخدومين بشبكة صرف صحي في العراق للأعوام 2006،2011،2012 %

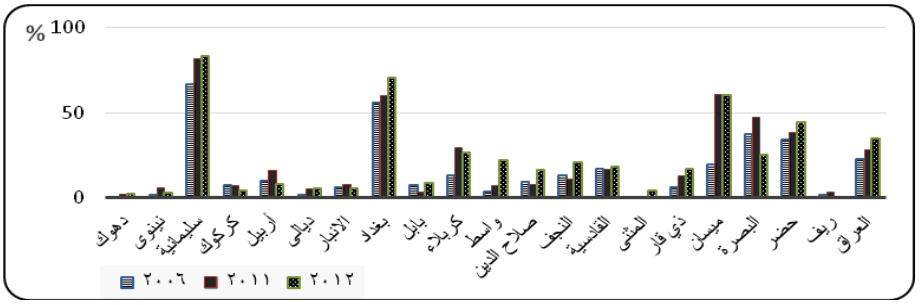

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (18)

مؤشر 3–نسبة السكان المشمولين بخدمة جمع النفايات

بلغت نسبة السكان المشمولين بخدمة جمع النفايات التي تقدمها الدوائر البلدية لعموم العراق (89.7%) عام 2013 ، وهي نسبة مرتفعة مع ما كانت عليه عام 2011 (62.8%) ، أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة بغداد/أمانة بغداد أعلى نسب من السكان المشمولين بخدمة جمع النفايات إذ بلغت (100%) لعامي 2011 و2013 تليها محافظة كربلاء بواقع (94.3%) عام 2013 بعد ان كانت تبلغ (62.6%) عام 2011 ، في حين سجلت أدنى النسب محافظة ديالى بواقع (79.0) وعلى الرغم من كونها سجلت أدنى النسب عام 2013 إلا إنها مرتفعة مقارنة مع ما كانت عليه عام 2011 (42.6%) وذلك حسب إحصاءات البيئة في العراق لعامي 2011،2013.[88] أن سبب ذلك ممكن ان يعود إلى حجم المشكل التي تعاني منها دوائر البلديات والتي تؤدي إلى انخفاض تقديم الخدمات ، والمتمثلة بقلة الآليات التخصصية لهذا المجال والمعدات لأعمال النظافة ومواقع الطمر الصحي ، فضلاً عن قلة أعداد العاملين وعدم رغبتهم للعمل في هذا المجال ،بالإضافة إلى قلة توفير المستلزمات المخصصة لجمع النفايات ، مع قلة الوعي البيئي لدى المواطنين ، الأمر الذي يتطلب القيام بحملات إعلامية من خلال وسائل مسموعة ومرئية لتوعية المواطنين للإهتمام بالنظافة بعد توفير المستلزمات لذلك.

شكل - 21- نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات في العراق للأعوام 2011 %

[88] البيانات مأخوذة من الملحق(19)

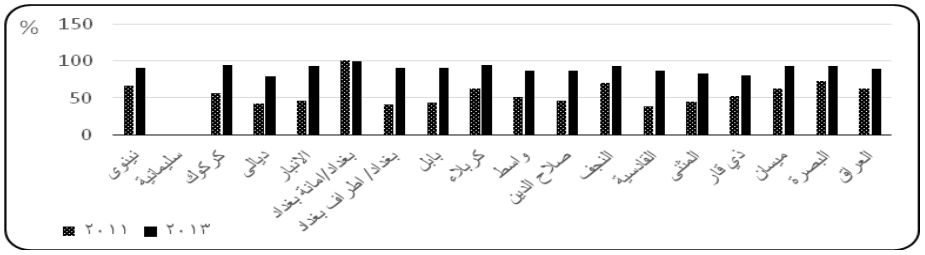

*** السليمانية (البيانات غير متوفرة)**

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (19)

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية 1: نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مؤشر 1–تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرحلة الإستيفاء.

بلغت ديون العراق 114مليار دولار في عام 2003 حسب البيانات المذكورة في اتفاقية الائتمان المساندة التي وقعها العراق مع صندوق النقد الدولي وقد خفضت مجموعة دول نادي باريس بموجب اتفاقية نادي باريس ديونها الرسمية المستحقة على العراق بنسبة 80% من القيمة الأسمية لأرصدة الديون بواقع ثلاث مراحل تبدأ من 2004 وتنتهي في 2006. انخفضت إلى (92.3) مليار دولار عام 2010 مقسمة إلى مجموع الديون الخارجية والتي بلغت (87.7) مليار دولار والتي يمكن إلغاء ما مقداره 80% من 45 مليار دولار بعد الاتفاق مع دول الخليج العربي ، والدين المحلي والبالغ (4,6) مليار دولار.[89]

[89] نفس المصدر السابق.

الغاية 2: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مؤشر 1–نسبة الأسر التي تمتلك الحواسيب الشخصية

يلحظ ارتفاع واضح لامتلاك الأسر للحواسيب الشخصية لعام 2011 إذ بلغت (17.2%) بعد أن كانت تبلغ (5.0%) عام 2004 لعموم العراق أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة أربيل اعلى نسبة بلغت (37.1%) مقارنة بمحافظة ذي قار والتي سجلت أدنى النسب إذ بلغت (4.8%) لتلك العام. ويعود السبب إلى الارتفاع النسبي في المستوى المعيشي للمواطنين والشعور بالحاجة إلى هذه الأجهزة لأسباب شتى.[90]

شكل-23- نسبة الأسر التي تمتلك الحواسيب الشخصية في العراق للأعوام 2004،2011 %

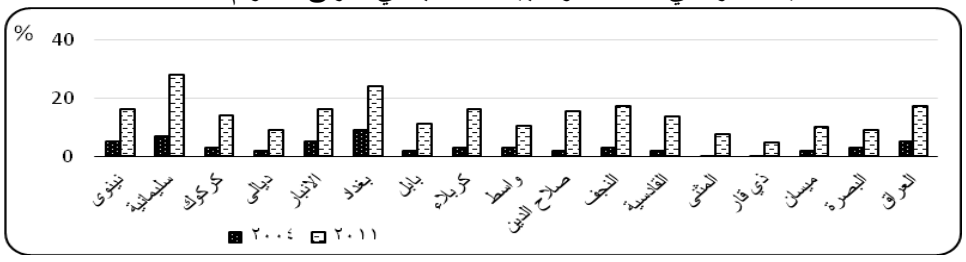

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق (20)

مؤشر 2–نسبة الأسر التي تستخدم أجهزة الساتلايت

قبل عام 2003 لم يكن مسموحا للأسر امتلاك أجهزة الساتلايت قبل عام 2003 ذلك لأسباب معروفة منها السياسية، أو ربما كان لا يرغب ما كان يقال عنه من السلبيات، أو مشاهدة الشخصيات المعارضة له، إذ نلحظ من الجدول ادناه الارتفاع الكبير جدا في اقبال الأسر على امتلاك هذه السلعة بعد عام 2003 بسبب ارتفاع المستوى المعيشي والإقبال الشديد للأسر على الاطلاع المفصل على العالم وما يدور حوله من اخبار وثقافات متنوعة بعد إلغاء الحظر الحكومي الذي كان مفروضا على اقتناء الساتلايت. إذ ارتفعت نسبة الأسر التي تمتلك الستالايت من (44%) عام 2004 إلى (96.1%) عام 2011 بعد، أما على مستوى المحافظات فقد شهدت جميع المحافظات ارتفاعاً في النسب عام 2011 مقارنة بعام 2004 ، إذ سجلت محافظة كربلاء أعلى النسب بلغت (99%) عام 2011 بعد ان كانت تبلغ (32%) محققة بذلك نسبة إنجاز جيدة ، أما بقية المحافظات فلم تتجاوز

[90] البيانات مأخوذة من الملحق(20)

نسبتها عن (96.6%) كمعدل لعموم الحافظات وهي نسبة جيدة مقارنة مع معدلها عام 2004 والبالغ(37.2%).[91]

شكل - 24- نسبة الأسر التي تستخدم الساتلايت في العراق للأعوام 2004،2011 %

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى الملحق(20)

الهدف التاسع: تعزيز الأمن الانساني

الغاية 1–تأثير التقليص السلبي في الحاجة الانسانية والاجتماعية جراء انفجارات الألغام ومخلفات الحروب بحلول عام 2015

مؤشر 1–نسبة المجتمعات المصنفة بوجود حقول الغام بشكل كبير من جميع المجتمعات التي تحتوي مناطقها على حقول الغام

بسبب ندرة البيانات المتعلقة بحصر حقول الالغام وانجراف بعض الالغام من الأراضي بسبب الامطار والسيول فلم يكن مقدورا معرفة عدد الحقول التي تنتشر فيها الألغام بشكل كبير واكتفى المؤشر بحصر مساحة الأراضي التي تضم أجزاء منها على الألغام حيث قامت وزارة البيئة – دائرة شؤون الألغام بعمل المسح غير التقني (MTS) في خمس محافظات شملت محافظة واسط والمحافظات الجنوبية وقدرت المجتمعات المتأثرة (306كم 2) من المساحات الكلية للمحافظات الخمسة. وقد بلغ عدد المواقع التي تم إزالة الآليات الملوثة منها 23 موقعاً.[92]

مؤشر2– نسبة السكان الناجين جراء تعرضهم لانفجار لغم والذين تم تقديم العون الاقتصادي والاجتماعي لهم من السكان الذين تعرضوا لانفجار الألغام .

---

[91] البيانات مأخوذة من الملحق(20)

[92] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصاء، تقرير تكييف الأهداف الإنمائية للألفية، مصدر سابق، ص66.

على وفق بيانات البرنامج الاحصائي لرصد ضحايا الألغام والأشخاص الذين تعرضوا لانفجار لغم في المحافظات الجنوبية (ميسان، واسط، ذي قار) تم تقدير عدد الأشخاص الذين توفو بسبب انفجار الألغام إذ بلغوا (813) في محافظة ميسان و(795) في محافظة ذي قار، و(559) في محافظة واسط، أما عدد الأشخاص المعاقين فبلغ (5102) ، (3961) ،(3408) للمحافظات نفسها على التوالي . ونلاحظ التفاوت فيما بين الذكور والإناث في حالات التعرض لانفجار لغم عام 2012 ، إذ شهدت جميع المحافظات المذكورة ميسان ، وذي قار وواسط ارتفاع في معدلات الذكور مقارنة بالإناث ، كما مبين في الشكل (25) أدناه.

شكل -25-عدد حالات المتوفين والمعاقين والمتعرضين لانفجار الألغام في العراق لعام 2012
المتوفين والمعاقون بسبب انفجار الألغام لعام 2012 عدد حالات التعرض بانفجار لغم لعام 2012

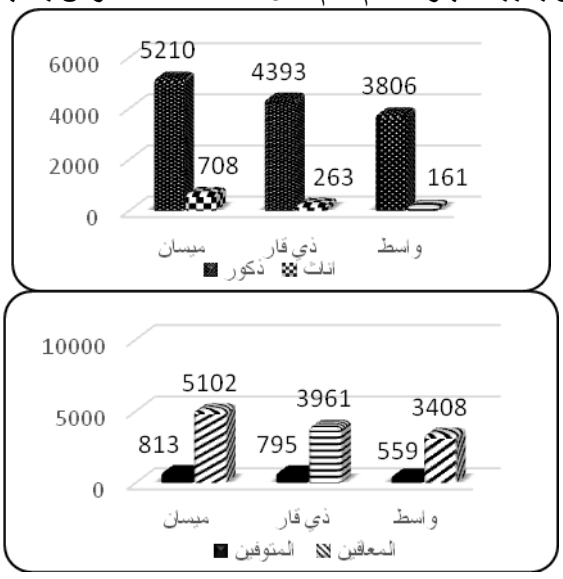

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء تقرير تكييف الأهداف الإنمائية للألفية، 2013، ص26.

2–تقويم الأهداف الانمائية للألفية في العراق ... إنجازات وتحديات

أن دراسة وتقيم الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق يعد رؤية مستقبلية للوصول إلى سبل وحلول تسهم في نهوض الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية ، وعليه فعند النظر إلى حال الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 نجد ان العراق كان مشهد وصورة حقيقية لواقع اقتصادي قديم ومتخلف عكس أوجه اختلاف كثيرة عن واقع الكثير من اقتصاديات دول المنطقة وخصوصاً دول الجوار منها ، فالمعاناة والحاجة للخبرات وعدم وجود للتنمية التكنولوجي، أما بعد عام 2003 فكان للاحتلال

الامريكي على العراق تداعيات وخيمة على مجمل الحياة ومنها النشاط الاقتصادي ، إذ دمرت الحرب الأمريكية على العراق ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي وموارده حينما ضرب الاحتلال الاقتصاد العراقي في عمقه المؤسسي وإطاره الفلسفي والقانوني ما انعكس سلباً على تردي مستوى القطاع الخدمي في عموم العراق وخصوصا في مجال الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الماء والكهرباء والطاقة. ، فالأوضاع الحقيقية التي عاشها العراق منذ 2003 وحتى نهاية 2010 أدت إلى فشل برامج التنمية الاقتصادية وعجزها عن تحقيق معدلات النمو المستهدفة بسبب غياب التخطيط والإدارة الكفؤة لكل القطاعات والهياكل الداعمة للاقتصاد الوطني العراقي فلم يشهد الاقتصاد العراقي انشاء مشاريع استراتيجية لتكون دعامة رئيسة في نهوضه وارتقاءه سوى بعض المشاريع المتمثلة بإعادة إعمار وتأهيل عدد من المشاريع الخدمية والبلدية والصحية والتعليمية ، فالأوضاع الحقيقية التي عاشها العراق تسببت في تعطل الطاقات البشرية وارتفاع معدلات البطالة بين العراقيين، بالإضافة إلى توقف العجلة الإنتاجية والتي القت بظلالها على مستويات الحياة والمعيشة لدى أغلب العراقيين ، كلها عوامل وتحديات أدت إلى تراجع مستوى التنمية في العراق ، ولإعطاء تفاصيل عن التحديات على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية في العراق تم تشكيل جدول (2) أدناه:

جدول -2- الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى العراق إنجازات ... وتحديات

الهدف	نسبة الانجاز	سنة الأساس	سنة المقارنة	تقييم الوضع عام 2015	التحديات
القضاء على الفقر المدقع والجوع	%78	2006	2012	مستوى التقدم غير مرض فعلى الرغم من تحقيق التقدم في بعض المؤشرات المتعلقة بالهدف الأول إلا ان العراق لازال امام معضلة الفقر.	يعد التحدي الأمني من أبرز التحديات التي تواجه جهود التخفيف من الفقر والذي تدعمه الصراعات الداخلية بين القوى السياسية مما يؤدي الى ارباك العمل السياسي داخل العراق وأضعاف محركات التنمية المجتمعية على جميع الأصعدة الاقتصادية والثقافية والبشرية. تعد البيئة الريفية من التحديات الهامة التي تواجه جهود تخفيف الفقر، اذ يعاني الريف من تدهور في إنتاجية الاراضي الزراعية ويدعم ذلك زيادة ملوحة التربة وضعف عمليات استصلاح الأراضي الزراعية مما يقلل من مساحة الأراضي المزروعة وانخفاض إنتاجيتها
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	%66	2006	2012	نسبة الإنجاز بعيدة جدا عن النسبة المتوقع بلوغها عام 2015 والبالغة 100%، اذ على الرغم من تحقيق التقدم في بعض المؤشرات الا ان بعض المؤشرات شهدت تراجعا ساهم في تدني نسبة الإنجاز الكلية .	تراكمت المشاكل التي شهدها قطاع التعليم نتيجة الدمار الذي شهدته العديد من الأبنية المدرسية وبالرغم من ذلك فقد حظي قطاع التعليم بنسبة منخفضة من الاهتمام، نتيجة التوجه الأكبر للإنفاق العسكري هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بالرغم من ارتفاع التخصيصات المالية عام بعد أخر الا انها لا تلبي احتياجات التعليم، كونها لا توجه بالصورة الصحيحة نتيجة التفاوت فيما بين النفقات التشغيلية والاستثمارية ، اذ ان تقسيم الموازنة لا يعكس بوضوح الرؤية الاستراتيجية للعملية التعليمية ومكوناتها المهمة وبالتالي فهي عاجزة عن احداث التصحيح المطلوب وتمكين الناس في الحاضر والمستقبل
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	%78	2006	2012	بشكل عام مستوى التقدم مرض ، ولكن لا زالت هناك بعض التحديات التي تعترض تحقيق التقدم في الهدف ، اذا تم القضاء عليها فبالإمكان التقدم في نسبة الإنجاز للهدف.	تعد الأفكار النمطية السائدة لدى المجتمع حول النوع الاجتماعي وما تتعرض له المرأة من العنف سواء أكان اللفظي ام النفسي أو الجسدي من التحديات التي تواجه المرأة لاسيما المرأة الريفية وذلك لعدم وعيها بالعنف اذ يختلف وعي المرأة بالعنف بحسب نوع الإقامة فالنساء في الحضر أكثر وعيا بالعنف. ما زالت النظرة التقليدية وبعض العادات والتقاليد مسيطرة على المرأة والتي تعد عمل المرأة خارج منزلها واسرتها أمراً لا ضرورة له أصلا وتزداد هذه النظرة في المناطق الريفية حيث يتم تقسيم العمل حسب الجنس، فالمرأة للأعمال المنزلية وتربية الأولاد وتلبية متطلبات الزوج فقط والرجل لتأمين المستلزمات المادية الضرورية لمعيشة الأسرة.
تخفيض معدل وفيات الأطفال	%53	2006	2011	مستوى التقدم غير مرض ، اذ تشير نسبة الإنجاز الى ان العراق لا يزال يعاني من معدلات مرتفعة من وفيات الأطفال.	عانى العراق من العديد من الحروب المستمرة والتي أدت الى انتشار العديد من الأوبئة والأمراض نتيجة التلوث البيئي والإشعاعي وما يؤدي إليه من حصول حالات التشوهات الجنينية والتي يصعب علاجها عند الولادة بخاصة في المناطق الريفية مع قلة الاهتمام بالقضايا البيئية من قبل الحكومة يعززه ضعف الخدمات البيئية. إن عدم ارتقاء المجتمع من الناحية الاجتماعية أولا والصحية ثانيا تُعدّ من التحديات التي تواجه جهود تخفيف معدلات وفيات الأطفال، فالفقر والتخلف حصد لحياة العديد من الأطفال حديثي الولادة من أبناء العراق لاسيما في المناطق الريفية الطبقة الاجتماعية.
تحسين صحة الأمهات	%57	2006	2011	نسبة الإنجاز غير مرضية مقارنة مع النسبة المتوقع بلوغها عام 2015 والبالغة 75%، اذ تشير الى ان	تكمن جذور وفيات الأمهات في طبيعة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع اذ ان هناك علاقة تأثير متبادلة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع ووفيات الأمهات،

				الانخفاض في وفيات الأمهات غير كافي، الامر الذي يتطلب تضافر الجهود والابتكار لتسريع وتيرة الحد من وفيات الأمهات في المستقبل القريب.	حيث ان تفاقم الفقر وسوء المعيشة وتردي الخدمات الصحية المتوفرة جعل الأمهات أكثر عرضة للوفاة اثناء الحمل والولادة. فضلاً عن الحروب والصراعات الداخلية ساهمت في تباطؤ وتيرة الانخفاض في معدل وفيات الأمهات . ان التباين في مستويات استخدام الرعاية للأمهات وتعثر خدمات الرعاية اثناء الحمل فضلا انخفاض مستوى الرعاية خصوصا في الثلاثة أشهر الأولى من الحمل لا سيما فيما بين المناطق الريفية والحضرية وكذلك بين المحافظات، تعد من التحديات التي تقف عائقا امام صحة الأمهات
القضاء على الامراض الانتقالية وغيرها من الامراض	%74	2006	2011	على الرغم من تحقيق تقدم في نسبة الإنجاز الا ان العراق لا زال يعاني من بعض التحديات التي تعترض تحقيق الهدف.	تردي الوضع الصحي في العراق بعد عام 2003 اذ تأثر هذا الوضع بالعديد من العوامل منها التلوث الهوائي والمائي نتيجة الحروب رافقها سوء الخدمات الطبية في العراق، مما أدى الى انتشار العديد من الأوبئة والأمراض. النقص في الكوادر العلمية والطبية المؤهلة نتيجة هجرة الكفاءات الطبية بسبب الأوضاع الأمنية ومما يتعرض له الأطباء من التهديدات والقتل حيث قتل الألاف منهم مما أدى الى نزوحهم الى الخارج ، ومما يزيد الامر سوءا ما تعرضت له البنى التحتية من التدمير والتخريب نتيجة الحروب المستمرة والذي شمل المرافق الصحية ومنشآت المياه والكهرباء والصرف الصحي ، الامر الذي زاد من تراجع الوضع الصحي الى مستويات متدنية جداً .
تحسين الاستدامة البيئية	%56	2006	2012	مستوى التقدم غير مرض اذ لا زالت التحديات التي تواجه الهدف ماثلة وأخرى مستجدة	فلا تزال البيئة كقطب من اقطاب التنمية المستدامة تعاني من تدهور كبير في جميع عناصرها وعدم إعطاء أولوية متقدمة لها في القرار التنموي. كما يعد أثر الحروب والأوضاع الأمنية المتدهورة والنزاعات السياسية من أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام استدامة البيئة. اتساع الفجوة المالية ما بين حجم التخصيصات المالية المرصودة للبيئة في الموازنة الاتحادية العامة ومتطلبات احتياجات تحسين البيئة مع انخفاض دعم المزارعين والمبادرات الزراعية.
إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية	%97	2004	2011	بشكل عام مستوى التقدم مرض الى حد كبير	رغم ان مجموعة دول نادي باريس لعبت دورا هاما في اجراء تخفيض في ديون العراق، الا ان الديون المتبقية على العراق تجاه بعض دول الخليج العربي، وخاصة الكويت تعد تحديا هاما على الحكومة وعلى الموارد العراقية، وبالتالي على إمكانات التنمية في العراق.
الهدف التاسع:* تعزيز الامن الإنساني	...	...	...	...	من التحديات التي تقف عائقا امام تحقيق الهدف هو الصراع السياسي في الحكومة العراقية وظهور " مصطلح المحاصصة والذي أصبح متجذرا في مختلف مفاصل ومؤسسات الدولة ولا يمكن ان يختفي في ظل الأوضاع الحالية، فضلا عما يمر به العراق من الانشغال بالانتخابات البرلمانية والمحلية وما ينشأ عنها من صراعات طائفية تزعزع من امن الدولة. لا يزال العراق يواجه العديد من التحديات التي تزعزع من امنه واستقراره ، الخارجية منها والمتمثلة بتدخل دول الجوار في الشأن العراقي فضلا عن وجود العسكر الأمريكي، أما التحديات الداخلية والمتمثلة بالصراع الدائم بين الكتل السياسية من أجل المصالح الخاصة، انتشار السلاح الخفيف والمتوسط وتفشي الطائفية بين صفوف

					الشعب، يدعمه ازدياد الفقر والبطالة والفساد المالي والإداري وضعف الخدمات المقدمة إلى المجتمع العراقي، بالإضافة الى استمرار فترات الحروب والنزاعات وظهور ما يعرف بداعش، فضلا عن انخفاض أسعار النفط وعدم وجود مصادر بديلة للدخل لعدم فعالية القطاعات الاقتصادية ، الامر الذي أدى الى زيادة اعداد النزوح والتهجير تماشيا مع الانقسامات الاثنية والطائفية ...الخ . الامر الذي اخرج العديد من مناطق ومحافظات العراق خارج سيطرة الحكومة الاتحادية .

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، 2009، ص2.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES-2) 2012، صفحات متفرقة.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المسح الاجتماعية والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES-1) 2007، صفحات متفرقة.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-3) 2006، صفحات متفرقة.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4) 2011، صفحات متفرقة.

***يتعذر إيجاد نسبة الإنجاز للهدف التاسع لعدم توافر بيانات كاملة حول الهدف المحدد.**

وانطلاقاً من عرض وتحليل نسب الإنجاز لمؤشرات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى العراق والمحافظات وبيان نسب الإنجاز على مستوى العراق بشكل اجمالي، تبين المصفوفة الآتية جدول(3) التفاوت في نسب الإنجاز للأهداف الإنمائية للألفية بين المحافظات والتي تساعد في معرفة مواطن الخلل والقصور في تحقيق الأهداف، من أجل وضع المعالجات وإتخاذ التدابير اللازمة لحل تلك المشاكل التي تقف عائقاً أمام التنمية، وإعطاء الأولوية القصوى للمحافظات المتراجعة عند وضع الخطط والاستراتيجيات والموازنات المالية حتى تساير المستويات الأخرى للتنمية في باقي المحافظات وصولاً إلى تقارب مستوى تحقيق الأهداف فيما بين المحافظات دون تفاوت.

مصفوفة التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات في العراق لعام 2011

❖ **على مستوى المحافظات**

3-اهداف التنمية المستدامة ... الإطار التنموي لما بعد عام 2015

انبثق مفهوم أهداف التنمية المستدامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو+20 في عام 2012. وقد اتفق المؤتمر في وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه على إنشاء عملية لإعداد أهداف التنمية المستدامة (SDG). وكان الهدف من وراء هذا المفهوم هو أن يستنبط مجموعة من الأهداف القابلة للتطبيق على نطاق العالم وأن يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. وحالياً تخطو عمليات ما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة خطى قوية إلى الأمام نحو عام 2015 عند إنتهاء أمد الأهداف الإنمائية للألفية، التي من المحتمل أن تمتد إلى عام 2030. [93] إذ يجب ان تكون أهداف التنمية المستدامة متسقة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 ومدمجة فيها؛ وأن تعالج وتدمج بطريقة متوازنة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والترابط بينها؛ وأن تكون طموحة ومحورها العمل؛ وأن تكون شاملة في طبيعتها وقابلة للتطبيق عالميا على جميع البلدان مع مراعاة الحقائق والأولويات الوطنية المختلفة، أي ان:[94]

- ✓ **تكون متسقة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وان تكون مدمجة فيها.**
- ✓ **تؤكد على الاهتمام بالحرية والسلام والأمن.**
- ✓ **تحترم جميع الحقوق ... الحق في التنمية، الحق بالتمتع بمستوى معيشي ملائم بما في ذلك الحق في الغذاء .**
- ✓ **تؤكد على سيادة القانون والحكم الرشيد.**
- ✓ **تتبنى الالتزام العام بإيجاد مجتمعات عادلة وديمقراطية لتحقيق التنمية.**

---

[93] للمزيد من التفاصيل انظر:
-الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، الوثيقة الختامية للمؤتمر "المستقبل الذي نصبو إليه" ، القسم خامسا-باء، أهداف التنمية المستدامة، الفقرات 245-251 ، 2012، ص61-62. منشور على الموقع
www.uncsd2012.org/.../776futurewewant_arabic.

[94] الأمم المتحدة، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، 2014، ص55-58.

- ✓ تؤكد على الاهتمام بهدف تسريع وتيرة الحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة ... تثبيت غازات دفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون حدوث تدخل بشري خطير في نظام البيئة.
- ✓ التأكيد على وجود نهج ورؤى ونمإذج أدوات مختلفة متاحة لكل بلد وفقا لظروفه وأولوياته الوطنية، لتحقيق

التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

- ✓ تعتبر قضية الحكم أحد المقاييس الأساسية للإنجاز التنموي.
- ✓ تراعي الظروف الإقليمية والمحلية.
- ✓ تراعي حقوق الانسان والحريات الأساسية
- ✓ تهتم بحماية حماية حقوق الملكية، وسيادة القانون، واستقلالية النظام القضائي والتي تعد من المقومات الهامة لتشجيع إطلاق الاعمال.

إذ تعد هذه الفقرات من القضايا التي لم تحظى باهتمام ضمن مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك جاءت خطة التنمية المستدامة نتيجة لتساؤلات الفرق المشتركة بوضعها، وهي أي الأهداف يجب الإبقاء عليها؟ وما الذي يجب تعديله؟ وما الذي يمكن اضافته؟ واضعين في الاعتبار التغيرات الهائلة في العالم منذ عام 2000 والتغييرات التي ممكن ان تكتشف بحلول عام 2030 ، من أجل معالجة علاقة الترابط والتآزر بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى تركيزها على الظروف الإقليمية والمحلية لكل دولة، والقواسم العالمية المشتركة الأساسية لحياة الانسان، إذ لابد من التوفيق بين الأهداف العالمية والخطط والأولويات الوطنية بشكل افضل من أجل افساح المجال أمام البلدان لتحديد الأهداف وانتقاء غايات تناسب واقعها بنفسها ثم تعميمها على الصعيد الإقليمي والتوافق عليها على الصعيد العالمي. من أجل الانطلاق نحو تحقيق طموحات تنموية لمرحلة ما بعد عام 2015، سُميت بمرحلة المستقبل الذي يريده الجميع وكما يظهره المخطط الآتي:

مخطط -1-المستقبل الذي يريده الجميع

المصدر: un system task team on the post-2015 un development agenda, Realizing the future we want for all, pp8.

ومنها تم تحديد اهداف التنمية المستدامة والمحددة بـ (17) هدفاً مصحوبة بغايات حددت بـ (169) غاية يتم بلورتها من خلال مؤشرات تركز على نتائج قابلة للقياس والتطبيق على الجميع، آخذةً في الحسبان مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية والسياسات والأولويات الوطنية، وتحدَّد هذه الغايات بوصفها غايات عالمية تطلعية، إذ بإمكان كل حكومة تحديد غاياتها الوطنية مسترشدة بالمستوى العالمي للطموح. وسيتم عرض اهداف التنمية المستدامة وغاياتها من خلال الجدول (4) الآتي:

جدول -4- أهداف التنمية المستدامة المقترحة وغاياتها لما بعد عام 2015

الأهداف	الغايات
1-القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس اجمعين أينما بحلول عام 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1025 دولار في اليوم 2-1 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الاعمار الذين يعانون الفقر بجميع ابعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030. 3-1 استخدام نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030. 4-1 ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيرها من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية والتكنلوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي بحلول عام 2030. 5-1 بناء قدرات الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030. A-1 كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تنفيذ البلدان، ولا سيما اقل البلدان نمواً ، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج إلى القضاء على الفقر بجميع ابعاده. B- 1 وضع اطر سياساتية سليمة على كل الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.
2- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.	2-1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030. 2-2 وضع نهاية لجميع اشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 1025. 2-3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ولا سيما النساء وافراد الشعوب الاصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الاسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030. 2-4 ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الايكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030. 2-5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الاليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول اليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وانصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020. A-2 زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في اقل البلدان نمواً. B-2 منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع اشكال اعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية. C-2 اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في المناسب بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية ، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار	3-1 خفض نسبة النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى اقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول عام 2030. 3-2 وضع نهاية لوفيات حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030. 3-3 وضع نهاية لأوبئة الايدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والامراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030. 3-4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الامراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030. 3-5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك. 3-6 خفض عدد الوفيات والإصابة الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2030. 3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحية الجنسية والانجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وادمج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030. 3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الادوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة. 3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة. 3-A تعزيز تنفيذ الاتفاقية الاطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء. 3-B دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وإمكانية الحصول على الادوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، التي تؤكد حق البلدان النامية من الاستفادة بالكامل من الاحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الادوية . 3-C زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وخاصة في اقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة. 3-D تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية.
4-ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع	4-1 ضمان تمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030. 4-2 ضمان ان تتاح لجميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030. 4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكر والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030. 4-4 زيادة عدد الشباب والكبار الذي تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الاعمال الحرة بنسبة (×) في المائة بحلول عام 2030. 4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذو الإعاقة والشعوب الاصيلة والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة بحلول عام 2030. 4-6 ضمان ان يلم جميع الشباب، و(×)في المائة على الأقل من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030. 4-7 ضمان ان يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة التنمية في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030. 4-A بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية، القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع. 4-B زيادة عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية بنسبة(×) في المائة على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة والنامية والبلدان الافريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات

	والاتصالات ن والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى، بحلول عام 2020. C-4 تحقيق زيادة قدرها (×) في المائة في عدد المعلمين والمؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في اقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام 2030.
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.	5-1 القضاء على جميع اشكال التميز ضد النساء والفتيات في كل مكان. 5-2 القضاء على جميع اشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال. 5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الاناث) 5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسر المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني. 5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة. 5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والانجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما. 5-A القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الطبيعية. 5-B اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للأنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها اداره مستدامة.	6-1 تحقيق حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030. 6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وايلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030. 6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف القاء النفايات والمواد الكيمائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة (×) في المائة على الصعيد العالمي بحلول عام 2030. 6-4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وامداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030. 6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء بحلول عام 2030. 6-6 حماية وترميم النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020. 6-A تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030. 6-B دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة	7-1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحول 2030. 7-2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030. 7-3 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030. 7-A تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الاحفوري المتقدمة والانظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة النظيفة بحلول عام 2030. 7-B تحسين نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية،

والمستدامة.	وبخاصة في اقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطر والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	8-1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في اقل البلدان نمواً. 8-2 تحقيق مستويات اعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة. 8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الاعمال الحرة، والقدرة على الابداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية. 8-4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة. 8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والرجال والأشخاص ذوي الإعاقة وتكافؤ الاجر لقاء العمل المتكافئ القيمة بحلول عام 2030. 8-6 الحد بنسبة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020. 8-7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر واستئصال أسوأ اشكال عمل الأطفال، والقضاء على السخرة، وكذلك انهاء عمل الأطفال بجميع اشكاله، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، بحلول عام 2025. 8-8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة. 8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030. 8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع وتوسيع نطاقها. 8-A زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة اقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الاطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى اقل البلدان نمواً. 8-B وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتفعيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020.
9- إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الانسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع اليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم	9-1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعبارة للحدود، لدعم التنمية ورفاة الانسان، مع التركيز على تيسير "سبل وصول الجميع اليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة". 9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في اقل البلدان نمواً. 9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وادماجها في سلاسل القيمة والأسواق. 9-4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030، من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها. 9-5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة (×) في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير. 9-A تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الافريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. 9-B دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتيه من حيث السياسات للتنوع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى. 9-C تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى

المسأواة	شبكة الانترنيت في اقل البلدان نموا بحلول عام 2020.
10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.	10-1 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نموا الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل اعلى من المتوسط الوطني بحلول عام 2030. 10-2 تمكين وتعزيز الادماج الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الاثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030. 10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد. 10-4 اعتماد سياسات ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر اكبر من المسأواة تدريجيا. 10-5 تحسين وتنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات. 10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات. 10-7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة. 10-A تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة اقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. 10-B تشجيع المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها اليها، ولا سيما اقل البلدان نموا، والبلدان الافريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية. 10-C خفض من تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى اقل من 3 في المائة وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030.
11- جعل المدن والمستوطنات البشري شامل للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.	11-1 ضمان حصول الجميع على خدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الاحياء الفقيرة، بحلول عام 2030. 11-2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول اليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030. 11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول عام 2030. 11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي. 11-5 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق تخفيض بنسبة(×) في المائة من الخسائر الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030. 11-6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها بحلول عام 2030. 11-7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، وآمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول اليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030. 11-A دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية. 11-B تحقيق زيادة بنسبة(×) في المائة من عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تكيف المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار عمل هيوغو، بحلول عام 2020. 11-C دعم اقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.
12- ضمان وجود أنماط	12-1 تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.

استهلاك وإنتاج مستدامة.	12-2 تحقيق الإدارة المستدامة والإطار الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام 2030. 12-3 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الامداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030. 12-4 تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضار على صحة الانسان والبيئة، بحلول عام 2020. 12-5 الحد بدرجة كبيرة من انتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال بحلول عام 2030. 12-6 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وادراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها. 12-7 تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية. 12-8 ضمان ان تتوافر لكل الناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030. 12-A دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة. 12-B وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية. 12-C ترشيد إعانات الوقود الاحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق أعاد هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على ان تراعي في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.
13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ آثاره* *مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.	13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الاخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الاخطار. 13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. 13-3 تحسين التعليم إذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والانذار المبكر به. 13-A تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة للنمو في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن. 13-B تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في اقل البلدان نمو، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.
14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	14-1منع التلوث البحري بجميع انواعه والحد منه بدرجه كبيرة، ولا سيما من الانشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025. 14-2 إدارة النظم الايكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020. 14-3 تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات. 14-4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في اقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات

	التي يمكن ان تتيح إنتاج اقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020. 14–5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى افضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020. 14–6 حظر اشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الافراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير البلغ عنه وغير المنظم، والأحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، ومع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي ان تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك(3) بحلول عام 2030. 14–7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية واقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الاحياء المائية، والسياحة بحلول عام 2030. 14–A زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز اسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. 14–B توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق. 14–C كفالة التنفيذ الكامل للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول الأطراف فيها، بما في ذلك عند الاقتضاء، النظم الإقليمية والدولية لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدامين من جانب أطرافها.
15 – حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.	15–1 ضمان حفظ وترميم النظم الايكولوجية البرية والنظم الايكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخداماتها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية، بحلول عام 2020. 15–2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وزيادة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات بنسبة (×) على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020. 15–3 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الاراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2020. 15–4 ضمان حفظ النظم الايكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030. 15–5 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها. 15–6 كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد. 15–7 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الاحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء. 15–8 اتخاذ تدابير لمنع ادخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الايكولوجية للأراضي والمياه وتقيل اثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020. 15–9 ادماج قيم النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات بحلول عام 2020. 15–A حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية واستخدامها استخداما مستداما. 15–B حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات. 15–C تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص كسب الرزق المستدامة.
16– التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة	16–1 الحد بدرجة كبيرة من جميع اشكال العنف وما يتصل بها من معدلات الوفيات في كل مكان. 16–2 انهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع اشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم 16–3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

لا يُهمَّش فيها احد من أجل تحقيق التنمية المستدام، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع اشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030. 16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع اشكالها. 16-6 انشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. 16-7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. 16-8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية. 16-9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030. 16-10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. 16-A تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعيا لبناء القدرات على جميع المستويات، ولاسيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة. 16-B تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.
17 -تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	الشؤون المالية 17-1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات. 17-2 تنفيذ البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها في مجال المساعدة الانائية الرسمية تنفيذا كاملاً، بما يشمل تقديم 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية، على ان يُقدَّم ما يتراوح من 0.15 إلى 0.20 في المائة منها إلى اقل البلدان نموا. 17-3 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية. 17-4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة في تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة. 17-5 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً تنفيذها. التكنولوجيا 17-6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول اليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الاليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا عندما يتم الاتفاق عليها. 17-7 تعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه. 17-8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح اقل البلدان نموا بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بناء القدرات 17-9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذا فعالا ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع اهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بالدن الجنوب والتعاون الثلاثي. التجارة 17-10 تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في اطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في اطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة. 17-11 زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبير، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة اقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020. 17-12 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع اقل البلدان نمواً إلى الاسواق بدون رسوم كمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات اقل البلدان نمواً شفافة وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.

المسائل النُظُمية اتساق السياسات والمؤسسات 17-13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها. 17-14 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. 17-15 احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. شراكات وأصحاب المصلحة المتعددين 17-16 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق اهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية. 17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد. البيانات والرصد والمسائلة 17-18 تعزيز وتقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك اقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس ، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطني، بحلول عام 2020. 17-19 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية بحلول عام 2030.	

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى:

الأمم المتحدة، متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، مصادقة عملية المشاورات لما بعد عام 2015، اب ،2014، ص32-212.

وعليه ومن خلال الجدول (4) يمكن ملاحظة الفرق بين الأهداف الانمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، إذ على الرغم من مساعدة الأهداف الإنمائية للألفية في تخفيض معدلات الفقر على المستوى العالمي، إلا ان الهدف والغاية المعنية بالقضاء على الجوع لا زالت في متناول اليد، مع ذلك لا زال التفاوت في معدلات الفقر متقدما بين الدول، إذ لا زال هناك العديد من البلدان تعاني من نقص أو حرمان غذائي، الامر الذي أدى إلى إعادة النظر في الهدف الأول وإضافة العديد من الغايات المرتبطة بهذا الشأن. وإعطاء الاهتمام بنظم الأمن الغذائي وسلسلة الإستدامة للجميع من خلال إدارة العالم لأراضيه وموارده الطبيعية بشكل مستدام إذ إن وجود كميات محدودة من الأراضي أدى إلى زيادة التنافس بين استخداماتها المختلفة. فتحويل الأراضي، والإفراط في استخدام الأراضي، والافتقار إلى إدارة رشيدة، كل ذلك يعمل على تفاقم الحالة. ويُعد الأمن الغذائي من بين أول ضحايا سوء إدارة الأراضي. وبالتالي فأن الهدف الأول المتعلق بإنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان سيعتمد على تقليل التفاوت فيما بين المناطق الريفية والحضرية وتحسين نقاط الالتقاء بينهما، من أجل بناء الجوانب الإيجابية للتحضر المخطط له لتحقيق الرخاء الشامل وإنهاء الفقر. وبالمثل، فإن التقدم المحرز في إطار الهدف الذي يرمي إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع وفي جميع الأعمار والغايات المرتبطة به، سيعتمد إلى حد كبير على توفير الخدمات

الأساسية والمتعلقة بالإمداد بالمياه والصرف الصحي والتنقل المستدام. كما أن الهدف الذي يرمي إلى حماية النظم الإيكولوجية البرية وإصلاحها وتعزيز استخدامها على النحو المستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي سيتوقف في جانب منه على تعظيم كفاءة استخدام الأراضي الحضرية وتدنية التأثير البيئي الحضري.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني فعلى الرغم من التقدم الذي حققته معظم بلدان العالم العربي نحو تحقيق أهداف التعليم، وعلى الأخص في المساواة بين الجنسين في التعليم، إلا انها لا تزال مرتعا للتناقضات. فالعدد المتزايد من سكانها الشباب الذين يمثلون القوى الأكبر في العالم لديهم القدرة على رفع المنطقة من براثن الفقر وإقامة عهد جديد من الحكومة المسؤولة، أو أن تكون نقطة اشتعال للصراع الذي طال أمده والتدهور البيئي، إلا ان ارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات المشاركة في القوى العاملة ساهم في الحد من التقدم الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك لا زالت استدامة الموارد والاستدامة البيئية تتعرض إلى خطر شديد في الكثير من البلدان، إذ إن تزايد تعداد سكان العالم وتناقص قاعدة الموارد الطبيعية إلى جانب آثار تغير المناخ منها تعرض الموارد الطبيعية، والغابات، والأراضي الزراعية، والتنوع البيولوجي، والمحيطات والبحار إلى ضغوط وتدهور كبير. مما ولد الادراك بأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تولي إهتماما كافياً بموارد كوكب الأرض، والتي تعتبر قضايا تعيد صياغة خطة التنمية إلى خطة تنمية مقبلة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي من المتوقع ان تلبي حاجات الأجيال المقبلة إلى جانب احتياجاتنا. أما فيما يخص الهدف الحادي عشر المقترح والذي يستهدف التقدم التدريجي المتمثل بالتخطيط الحضري، وتوفير الأماكن العامة نظراً لاعتباره ان المدن هي مجالاً لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والترفيهية، والحصول على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ونقل ومواصلات وغيرها من الخدمات التي من الممكن ان تحقق أمالاً كبيرة تقود إلى تحقيق نتائج رفيعة المستوى مرتبطة بأهداف أخرى (مثل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، وكفاءة استخدام الطاقة). فضلاً عن كونه هدفاً ملائماً لأنه يسلط الضوء على نافذة الفرص الضيقة الموجودة من أجل التأثير على الاستدامة.

4–تصورات حول قدرات العراق على انجاز خطة التنمية لما بعد عام 2015

- **الأمن والسلام في العراق**

لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 وإلى يومنا الحالي ظروفاً غير اعتيادية، أدت إلى إضعاف القوى الأمنية، فبالرغم من انتشار الجيش والسيطرات والشرطة في كل مكان، إلا أن كل هذا لا يدل على مسك زمام الأمور، بل على العكس من ذلك ازدادت أوضاع العراق سوءا بدلالة الانفجارات والسيارات المفخخة التي راح ضحيتها عشرات وآلاف الأبرياء من الرجال والنساء والعمال وطلبة المدارس ...إلخ. الأمر الذي يدل على ضعف القوى الأمنية وعدم كفاءتها في حماية المواطن واختراقها من قبل العناصر الاجرامية ، ان كل ذلك ممكن أن يعود إلى الصراعات بين الكتل السياسية على السلطة ، والتناغم فيما بينها على السلطة وثروات المجتمع ، فمنذ ذلك اليوم لم يشهد العراق استقرارا أمنيا وصولا إلى يومنا هذا والذي يشهد خوض العراق حرباً مع عناصر التنظيم المعرف بداعش المسبب لعمليات القتل والتخريب لمعظم مناطق ومحافظات العراق، والذي جاء مترافقاً مع تردي الأوضاع الاقتصادية والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط وأثره السلبي على الاقتصاد العراقي ، كل ذلك أدى إلى زيادة مسؤولية الحكومة وظهور الحاجة المتزايدة للأنفاق على الأمن والدفاع فضلاً عن الانفاق العام لمواجهة الزيادة في اعداد السكان ، والحاجة لتوفير خدمات الصحة والتعليم ونفقات الدفاع والأمن ، علاوة على الحاجة إلى النفقات لمعالجة الخلل البنيوي الناجم عن الحرب ، ونفقات الحشد الشعبي ، وإيواء النازحين والمهجرين ... وغيرها من النفقات . فضلاً عن انعدام الاستقرار الأمني والسياسي ، إذ إن ارتفاع العنف الطائفي بعد عام 2003 وتدهور الوضع الأمني ، وظهور الجماعات المسلحة وما يعرف بـ (داعش) عام 2014 قد زادت من حالات النزوح والتهجير تماشيا مع الانقسامات الاثنية والطائفية ، وأخرجت العديد من مناطق ومحافظات العراق خارج حدود سيطرة الحكومة الاتحادية ، الأمر الذي يتطلب المزيد من الانفاق لحل مشكلات التهجير ، ودعم القوات المسلحة ، من هذا الواقع فإن تدني الإيرادات النفطية وانعدام إيجاد مصادر بديلة محركة للاقتصاد ومدرة للدخل نتيجة لتخلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد من جهة واستمرار الحرب والتدهور الأمني ، ومتطلبات زيادة الانفاق ، ومشكلات النازحين والمهجرين من جهة أخرى ، كل ذلك له تداعيات على مستويات الفقر والتعليم والصحة والبيئة وتراجع مستويات الإنجاز للأهداف الإنمائية وعليه فالهدف من انهاء الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يصبح أمراً بعيد المنال، ففي ظل الوضع الحالي للعراق وما يمر به العراق من أزمات، فالجهود المطلوبة لتخفيف الدور السلبي للعنف والصراع ستكون كبيرة جدا، فمهما بذلت الحكومة من جهود للقضاء على الفقر وتحقيق النمو والتنمية، ستواجه صعوبة كبيرة ما لم يتم تحقيق الامن والسلام.

❖ **ضبط الانفاق العام**

في ظل اضطراب الواقع الأمني واستمرار الحروب التي تواجه العراق، ومع كثرة التهديدات الأمنية منذ عام 2003 والي يومنا الحالي وظهور ما يعرف بداعش وما يتركه من آثار سلبية كما ذكر أعلاه، ستكون الأولوية في الانفاق متوجهة نحو الانفاق العسكري من ضمنها نفقات الحشد الشعبي، ونفقات النازحين ... الخ، أي إن أغلب أموال الموازنة ستتجه نحو وزارتي الدفاع والداخلية ومتطوعي الحشد الشعبي على حساب الوزارات الخدمية والتي تخدم الأهداف الإنمائية للألفية . وهذا ما يمكن ملاحظته من توزيع النفقات في موازنة عام 2015 كما يظهر من الشكل الآتي:

شكل-26-أجمالي النفقات في الموازنة العامة لبعض الوزارات التي تخدم الأهداف الإنمائية للألفية والوزارات الأمنية (الدفاع والداخلية) لعام 2015

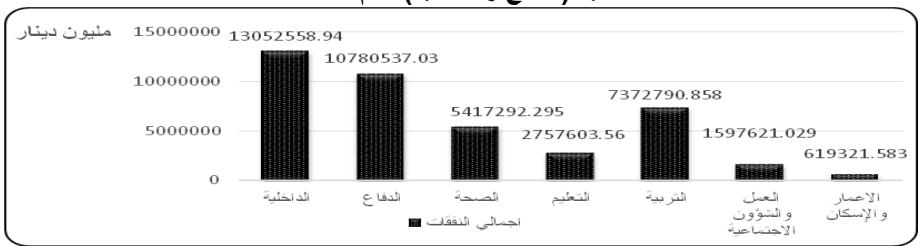

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى:

جمهورية العراق ، الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة 2015، العدد 4352، 2015/2/16، ص34.

وعليه يمكن الملاحظة من الشكل أعلاه ان وزارة الداخلية استحوذت على النصيب الأكبر من النفقات في الموازنة، تليها وزارة الدفاع، مما يفسر ان توجهات الموازنة العراقية متوجهة نحو الانفاق العسكري بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، مع ضعف توجهها نحو الوزارات التي تخدم الأهداف الإنمائية بدلالة ضعف تخصيصات الوزارات التي تخدم الأهداف الانمائية والمتمثلة بوزارة الصحة والتعليم والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الإعمار والإسكان،

الامر الذي يتطلب إعادة التقييم لخطط الانفاق متوسطة الأجل من أجل ضبط الانفاق الحكومي. ولا يقصد بضبط الانفاق الحكومي هنا تقليص النفقات وإنما ترشيدها أي إعادة إدارتها أو توجيهها بكفاءة بحيث تعطي أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر من الانفاق. فضلاً عن ضرورة تنشيط القطاع الخاص لسد الفراغ الذي تركته الحكومة في المجالات المشار اليها أعلاه.

❖ **المستقبل الذي نريد في العراق بعد عام 2015**

يعد موضوع الأهداف الإنمائية في ظل دولة يسودها التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذ يعد من أهم القضايا التي تقف أمام الحصول على الاستقرار السياسي والتحرر من السيطرة والإرهاب. إذ ان سلسلة الحروب والأزمات التي عصفت بالبلاد ، فضلاً عن حال الوضع الاقتصادي العراقي والمتمثل بريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على مصدر تمويلي واحد (النفط) مع ضعف مصادر التمويل الأخرى وتدهور وضع القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي والتي يمكن تقود إلى نهضة تنموية إذا تم تفعيلها والاهتمام بها وجعلها مصدرا إيرادياً مهماً للموازنة، إن كل ذلك أدى إلى إضعاف إمكانية الحكومة العراقية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن هنا يمكن أن تثار الأسئلة الآتية، وهي: متى تكون الحكومة قادرة على توظيف عائدات النفط لصالح عملية التنمية التي تبدأ بتطوير وتأهيل الانسان وتوفير بنى تحتية في عموم البلاد؟ وهل بإمكان الحكومة زرع الأمل في نفوس الأجيال الحاضرة والمستقبلية في النهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المستدامة؟ وعليه فأن تحقيق التنمية في اقتصاد ريعي والذي يعد تحديا حقيقيا إزاء بناء اقتصاد منتج ، وفي ظل تدهور امني يمكن أن يكشف لنا العلاقة الجدلية بين الطموح للتنمية البشرية عن طريق تطويع الإمكانات المتوافرة وبإرادة قوية، وبين إمكانيات تحقيق اقتصاد منتج يدفع العراق إلى التقدم والتطور الصناعي والزراعي والتجاري ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة تهتم بتلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يتطلب وجود إرادة سياسية وعملاً جماعياً لتنفيذ ومتابعة الإصلاحات المتعلقة بالسياسة العامة والقرارات المبنية على توافق الآراء بشأن القضايا والتحديات الرئيسة والحاجة إلى شراكات عالمية إقليمية وعالمية تتعاون في اطارها الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية والدولية لتعبئة الموارد وتنسيق الجهود الهادفة إلى النهوض بقضايا الامن والتنمية وحقوق الانسان، التي تعد قضايا ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا .

❖ **الاستدامة البيئية**

تعد البيئة من الأولويات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها من أجل النهوض بالتنمية في العراق، وعليه في ظل الظروف الأمنية وكثرة الحروب المتعاقبة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ السابق وإلى الان ومع ظهور ما يعرف بداعش والأضرار التي سببها من تدمير للبنى التحتية والاعتداءات على انابيب النفط والغاز وغيرها من الاضرار كلها عوامل تركت آثار سلبية ملوثة للبيئة

وللإنسان، فضلا عن التأثيرات الناجمة عن تسرب واحتراق النفط الخام من الانابيب وتأثير الغازات المتصاعدة السامة على الجهاز التنفسي بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية على المياه السطحية والجوفية وغيرها والتي تؤدي إلى حدوث اضرار بيئية واقتصادية ، إذ ان هذه الاضرار لا تقتصر على الانسان وإنما تمتد لتشمل الحيوانات والطيور والنباتات ، وبالتالي فمن أجل النهوض بالجانب البيئي للاقتصاد العراقي فأن هذا يتطلب عدداً من المبادرات الجارية لتقديم المساعدات التقنية وبناء القدرات لمختلف الوزارات والسلطات المحلية والوطنية وذلك في اطار إدارة الموارد الطبيعية واستخدام الطاقة النظيفة بكفاءة ، ومكافحة تلوث الهواء والمياه والتربة وحماية المناطق ذات الأنظمة البيئية الهشة ، مع العمل على تعزيز قدرات وزار البيئة على تولي زمام القيادة في وضع السياسات البيئية وتنسيق جهود الحكومة العراقية الواسعة نحو تحقيق تنمية مستدامة ، فمن أجل تحقيق كل ذلك وفي ظل التدهور الأمني الذي يمر به الاقتصاد العراقي كما ذكر أعلاه فأن الاهتمام بالبيئة وتوفير متطلبات النهوض بها يتطلب فترة طويلة ، وبالتالي فأن ضمان الاستدامة البيئية في العراق تعد حلم بعيد المنال ما لم يتم تحقيق الامن والسلام والقضاء على العناصر الإرهابية.

❖ **التنمية بدلالة حقوق الانسان**

إن التنمية تلازم دائما حقوق الانسان فأين ما وجد الانسان وجدت التنمية ، وأين ما غاب الانسان غابت التنمية، وذلك لأن التنمية توصف بكونها مشروعات وآليات من خصائص الانسان وحدة ، وعلية فأن الشرط الوحيد لتحقيق التنمية في أي مجتمع هو الانسان ، الذي يجب أن يشعر بحريته وحقوقه وأن يمارس انسانيته وأن يشعر بقدراته وإمكاناته من أجل تعظيمها وتنميتها للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة ، فأين ما غاب هذا الانسان غابت التنمية المستدامة ، ولعل هذا ما يفسر لنا غياب التنمية في البلدان العربية وخصوصا العراق ، على الرغم من من امتلاك العراق كل المواد الخام والثروات الطبيعية التي تمكنه من تحقيق التنمية وعلى مختلف الأصعدة ، إلا اننا نجد أن وضع حقوق الانسان في العراق لا يزال هشاً بفعل انتقال العراق من سنوات من الدكتاتورية والحرب العنف ،واستمرار الحكومة باتخاذ التدابير الرامية إلى توفير وحماية حقوق الانسان ، نظراً للتحديات التي تواجه العراق ، فالتقدم لا يزال بطيء جداً إذ لا يزال العراق ينتقل من صراع إلى صراع آخر ، إذ إن الفقر المنتشر على نطاق واسع ، والركود الاقتصادي ، وانعدام الفرص، والتدهور البيئي ، وغياب الخدمات الأساسية ، تشكل الاختراقات الصامتة لحقوق الانسان. وعلية فأن تغيب حقوق الانسان وسلب حريته كما هو حال العراق اليوم لا يخلق تنمية مستدامة حتى لو توافرت كل المواد الخام والإمكانيات المادية ، لكون أن الانسان هو الذي يدير هذه المواد ويحولها إلى مشروعات وحقائق تنموية، وبالتالي فإن الخطوة الأولى للانطلاق بمشروعات تنموية حقيقية ، هي إعادة الاعتبار للإنسان وجوداً وفكراً وحقوقاً ،وحمايته وإعطاؤه حقوق الحياة السليمة والمؤمنة، وتعزيز كل هذه العناصر في إطار مؤسسي يشعر فيه كل انسان بالاعتزاز والقدرة على التعبير عن آرائه وأفكاره .

❖ **الحوكمة والشفافية (الاصلاح الإداري)**

تعد الحوكمة أو الحكم الصالح من ضرورات الاصلاح الاقتصادي في العراق، وذلك للتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي نتيجة المراحل الانتقالية التي مر بها من فترات الحروب وتغيرات الحكم، والتي أدت إلى زيادة فرص ممارسة الفساد الإداري والمالي فضلا عن الفساد السياسي وما ساعد ذلك ايضاً عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية ، وظهور قوانين وفرت بيئة مناسبة للفاسدين ، مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في مواجهة هذا الخطر الداهم الذي يعد من أهم أسباب ضعف

الخدمات والفوارق الاجتماعية وانعدام التنمية. وعلية فضرورة الحوكمة هو نتيجة اهميتها في تجاوز الأزمات السياسة القائمة حالياً من خلال رؤية استراتيجية تتبنى توسيع المشاركة الشعبية وزيادة الشفافية في العمل التنفيذي فضلاً عن بناء توعية اعلامية بأهمية المحافظة على البيئة لكونها أحد ركائز المشروع التنموي الجديد، فضلاً عن أهميتها للشركات المملوكة للدولة والتي تفتقر من آليات حوكمة من شانها ان تحد مشكلة الفساد المالي والإداري. وعلية ففي ظل الأزمات الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي والتدهور الأمني فأن تطبيق آليات الحوكمة يتطلب نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد أي فساد يحاول أن يسلب ثروات المجتمع وأمواله ومكاسبه، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها. لترسيخ ثقافة الحوكمة في العراق. إلا أن كل ذلك يوجه تحديات تتمثل بتوفير البيئة القانونية، وتوفير البنية التحتية للاتصالات، فضلاً عن أهمية ودور القطاع الخاص وترسيخ مفهوم الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والعام في مفهوم الحوكمة.

الاستنتاجات:

1-من متابعة نسب تنفيذ الأهداف الإنمائية نلاحظ ان هناك العديد من المؤشرات توضح ان العراق لا زال متأخرا في الوصول لتحقيق الأهداف المحددة عالمياً لوجود العديد من التحديات منها ما يتعلق بالفقر إذ لا زال 23% من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر، وسوء التغذية، فضلا المؤشرات السلبية التي يتركها ارتفاع نسب البطالة بين الشباب على النشاط الاقتصادي.

2-لم تتخذ الحكومة العراقية إجراءات فاعلة لمعالجة الآثار المدمرة للاقتصاد العراقي كالصراع والعنف على التنمية، إذ لم تشتمل على أهمية تطوير المؤسسات التي تضمن سيادة القانون، أو حرية التعبير أو حكومة منفتحة وخاضعة للمساءلة والشفافية، إذ لوحظ أن الأهداف الانمائية للألفية عجزت عن إدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على النحو المتصور في اعلان الالفية.

3-لا زال العراق بطيئا جداً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذ على الرغم من تحقيق التقدم في معظم غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية إلا ان هناك مجالات عديدة شهدت انخفاضاً وتدنياً في نسب التنفيذ مثلاً التراجع الذي شهده التعلم الابتدائي، وتزايد معدلات البطالة، وتدني مستوى الحصول على مياه آمنه وموثوقة وخدمات الصرف الصحي.

4-تعد التنمية المستدامة تنمية متكاملة ثلاثية الأبعاد تركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة ومتكاملة ومتداخلة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد.

5-تعد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 انطلاقة من روح الأهداف الإنمائية للألفية، إذ جاءت مكملة وبإضافات جديدة ذات أهمية بالغة ، لم تتطرق لها ولم تبرز ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصيات

1-من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البداية لا بد من توفير الامن إذ لا يمكن للتنمية ان تتحقق إلا في ظل إطار أمني شامل، يضمن لها الاستمرار، ويحيطها بسياج أمني يتميز بالإبداع والابتكار والأصالة المهنية.

2-من أجل تقليص معدلات الفقر لا بد من الاهتمام بالاستدامة البيئية وضرورة ادماجها في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات التخفيف من الفقر، لما لها من صلة في تخفيف معدلات الفقر والجوع والحرمان.

3-ضرورة التوجه نحو تطوير المستوى الثقافي والعلمي والاجتماعي للسكان من خلال ادخال اكبر قدر من السكان في مجال العمل والإنتاج ضمن سوق العمل وتشجيع النساء على الدخول في سوق العمل وزيادة مستوى التعليم ورفعه لدى الفئات التي تحت سن الـ 15سنة لإعطائهم كفاءة علمية تساعدهم فيما بعد باكتسابهم خبرة علمية عند بلوغهم سن العمل.

4-ضرورة التوفيق بين الأهداف الإنمائية للألفية والخطط والأولويات الوطنية بشكل أفضل من أجل افساح المجال أمام البلدان لتحديد الأهداف وانتقاء غايات تناسب واقعها بنفسها ثم تعميمها على الصعيد الإقليمي والتوافق عليها على الصعيد العالمي فعندما يتمكن العراق من اختيار الغايات الخاصة به، يكتسب مزيدا من الشرعية الوطنية والدعم السياسي، عندئذ يستطيع اختيار استراتيجيات إنمائية مختلفة، منطلقة من الأوضاع المحلية. وهذا يعزز من إمكانية مساءلة الحكومات فيما يتعلق بتحقيق الغايات والأهداف، كما يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل في رصد التقدم في حين أن هذه المقاربة قد تطرح بعض التحديات، فبعد تحديد الهدف العالمي قد يستغرق تحديد الغاية والتوافق بشأنها وقتاً طويلاً. وما من آلية دولية تعنى حاليا بمراجعة الأهداف الوطنية ورصد تنفيذها. فقد يتطلب وضع خطة عملية توافق في الآراء على نطاق واسع.

المصادر:

المصادر باللغة العربية

1. الأمم المتحدة المذكرة التوجيهية الثانية الخاصة بأعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية .2009.
2. الأمم المتحدة. التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية . مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
3. الأمم المتحدة. تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية. 2010 .
4. الأمم المتحدة. متابعة نتائج مؤتمر قمة الالفية .مصادقة عملية المشاورات لما بعد عام 2015.12.اب .2014.
5. جمهورية العراق . وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. مسح الأحوال المعيشية .2004.
6. جمهورية العراق وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. تقرير تكييف الأهداف الإنمائية للألفية. مصدر سابق .
7. جمهورية العراق. البنك المركزي. الدين الحكومي .2010.
8. جمهورية العراق. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق(IHSES-2) 2012.
9. جمهورية العراق. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق(IHSES-1) 2007.
10. جمهورية العراق. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS-4) 2011.
11. جمهورية العراق. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. على طريق الأهداف الإنمائية للألفية 2013.
12. جمهورية العراق. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. مسح شبكة معرفة العراق (IKN) 2011.
13. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "المستقبل الذي نصبو إليه" (A/RES/66/288). المرفق. القسم خامسا-باء. أهداف التنمية المستدامة. الفقرات .

المصادر باللغة الإنكليزية

1-un system task team on the post-2015 un development agenda, Realizing the future we want for all.2014.

ملحق-1-

نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين ونصف للأعوام 2007،2011،2012 %			
المحافظة	2007	2011	2012
دهوك	5.8	4.9	5.8
نينوى	13.3	26	34.5
السليمانية	1.8	0.3	2
كركوك	4.1	4.2	9.1
أربيل	1.5	2	3.6
ديالى	18	10.3	20.5
الانبار	12.2	12.5	15.4
بغداد	7.5	2.8	12
بابل	25.4	10.9	14.5
كربلاء	26.2	11.4	12.4
واسط	27.4	17.1	26.1
صلاح الدين	27.8	6.9	16.6
النجف	15.4	8.1	10.8
القادسية	24.6	19.2	44.1
المثنى	38.2	29.4	52.5
ذي قار	20.9	37.8	40.9
ميسان	12.6	16.4	42.3
البصرة	14.3	16.1	14.9
العراق	13.9	11.5	18.9

المصدر :جمهورية العراقية/وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/المسح الاجتماعي والاقتصادي/2007 مصدر سابق ص 469 – 690.

جمهورية العراق /وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES-2) 2012 ص325 - 470

ملحق-2-

الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية للسكان(سعره/ فرد /يوم) في العراق للسنوات 2007،2011		
المحافظة	2007	2011
دهوك	1575	1537
نينوى	1544	1507
كركوك	1565	1606
ديالى	1335	1572
الانبار	1564	1548
بابل	1484	1573
بغداد	1498	1573
كربلاء	1498	1567
واسط	1549	1505
صلاح الدين	1507	1581
النجف	1533	1546
القادسية	1533	1544
المثنى	1482	1503
ذي قار	1539	1467
ميسان	1525	1491
البصرة	1498	1449
أربيل	1610	1569
السليمانية	1643	1628
العراق	1549	1530

المصدر :جمهورية العراقية/وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/المسح الاجتماعي والاقتصادي/2007 مصدر سابق ص 469 – 690.

جمهورية العراق /وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/مسح شبكة العراق (IkN)

ملحق-3-

فجوة الفقر حسب المحافظات في العراق للسنوات2007،2011،2012 %				
المحافظة	2007	2009	2011	2012
دهوك	2	2	1.4	0.9
نينوى	2.3	4	6.5	8
السليمانية	1	1	1	0.4
كركوك	1	1	1	1.7
أربيل	1	1	1	0.5
ديالى	7	7	1.7	4
انبار	4	4	2.3	2.7
بغداد	2	2	1	2
بابل	9	9	2.7	2.6
كربلاء	7	7	2.2	2
واسط	19	19	4.2	6.8
صلاح الدين	1	1	1.5	3.1
النجف	1	1	1.5	1.7
القادسية	1	1	4.9	12.4
المثنى	14	14	5.7	14.4
ذي قار	1	1	9.4	10.2
ميسان	1	1	3.2	11.8
البصرة	1	1	3.3	2.8
العراق	5	5	2.6	4.1

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012، مصدر سابق، ص325-470.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي 2007، مصدر سابق، ص469-690.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح شبكة معرفة العراق لسنة 2011

جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق ، اذار 2009، ص11.

ملحق -4-

صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي في العراق للأعوام 2006،2011،2012 %			
المحافظة	2006	2011	2012
نينوى	82.4	91.5	86.9
كركوك	85.5	94.8	90.9
ديالى	89.5	92.3	89.7
الانبار	88.5	88.1	86.9
بغداد	92	92.1	90.7
بابل	81.7	88.6	89.4
كربلاء	88.6	88.7	86.8
واسط	79.5	83.7	81.4
صلاح الدين	78	86.2	83.9
النجف	85.4	90.3	89.1
القادسية	73.2	86.6	85.4
المثنى	77.5	85.9	83.8
ذى قار	79.5	88.9	84
ميسان	70.5	75.8	76.2
البصرة	90.1	91.4	87.1
دهوك	93.9	94.7	90.6
السليمانية	96.1	98.2	91.7
أربيل	93.4	94.7	92
العراق	85.8	90.4	87.7

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012، مصدر سابق، ص139-162.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011، مصدر سابق، ص82-83.

ملحق -5-

نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون الى الصف الخامس الابتدائي او الأخير في العراق للأعوام 2006،2011 %			
المحافظة	2006	2011	2011**
نينوى	95.2	85.4	94.4
كركوك	98.4	86.3	92
ديالى	99.2	90.6	93.4
انبار	93.2	91.9	97.4
بغداد	95.5	96.8	96.8
بابل	95.8	94	94.8
كربلاء	96.3	98.1	69.2
واسط	95.4	100	96.2
صلاح الدين	94.2	91.7	95.3
النجف	94.3	92	93.1
القادسية	93.2	97.4	98
المثنى	98.7	94.1	97.4
ذي قار	97.6	86.9	94
ميسان	89.4	85.3	98.4
البصرة	97.5	99.5	94.5
دهوك	93.3	–	95.1
سليمانية	90.4	–	96.8
أربيل	94.1	–	95
العراق	95.2	93.3	95.5

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011،ص145-148.

(-) لا توجد بيانات

2011**نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول ويصلون الى الصف الأخير من التعليم الابتدائي

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006،ص82-87.

ملحق -6-

نسبة الاناث الى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24) سنة في العراق للأعوام 1997،2011 %		
المحافظة	1997	2011
نينوى	88	87
كركوك	94	92
ديالى	95	94
الانبار	88	91
بغداد	98	97
بابل	96	93
كربلاء	95	93
واسط	84	100
صلاح الدين	88	88
النجف	94	96
القادسية	88	89
المثنى	78	79
ذي قار	82	83
ميسان	81	77
البصرة	93	94
دهوك	78	88
أربيل	82	91
السليمانية	91	96
العراق	92	91

المصدر: جمهورية العراق ، زارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير تكييف الأهداف الإنمائية للألفية ، 2013،ص34.

ملحق -7-

حصة النساء في الوظائف ذات الاجر في القطاع غير الزراعي في العراق للأعوام 2008،2011 %		
المحافظة	2008	2011
نينوى	8	7.8
كركوك	12.8	12.6
ديالى	18.8	12.1
الانبار	12.4	11.9
بغداد	13.4	18.9
بابل	12.9	14.5
كربلاء	10.3	11.8
واسط	10	15.5
صلاح الدين	8.8	11.8
النجف	9.5	13.9
القادسية	13	17.5
المثنى	8.1	10.9
ذي قار	11.6	11.7
ميسان	9.2	13.5
البصرة	11.6	11.6
دهوك	9.8	15.8
أربيل	14	19.8
السليمانية	13.8	18.6
العراق	12.1	14.7

المصدر: جمهورية العراق ، زارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير تكييف الأهداف الإنمائية للألفية ، 2013،ص35.

ملحق -8-

معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي في العراق للسنوات 2006،2011		
المحافظة	2006	2011
دهوك	27	25
نينوى	25	22
السليمانية	14	18
كركوك	11	32
أربيل	29	20
ديالى	22	23
الانبار	16	18
بغداد	21	15
بابل	37	25
كربلاء	28	24
واسط	22	19
صلاح الدين	26	20
النجف	27	24
القادسية	20	24
المثنى	18	18
ذي قار	20	20
ميسان	23	13
البصرة	18	19
العراق	23	20
نوع الجنس		
ذكور	26	24
اناث	19	16

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006 ،ص100.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011، ص20-22

ملحق -9-

نسبة المواليد الاحياء عند الولادة الذين يقل وزنهم عن 2500 غم حسب القضاء والمستوى التعليمي للأم في العراق للأعوام 2006، 2011 %		
المحافظة	2006	2011
دهوك	15.9	14.9
نينوى	13.6	11.9
السليمانية	11.8	10.1
كركوك	13.5	11.6
أربيل	12.4	9.7
ديالى	12.4	10.5
الانبار	11.1	9.6
بغداد	15.8	9.7
بابل	13.7	17.1
كربلاء	20.4	16.9
واسط	16.9	14.6
صلاح الدين	21.1	13.2
النجف	17	11.4
القادسية	17.6	13.6
المثنى	22.4	15.2
ذي قار	16.8	17.9
ميسان	12.5	20.1
البصرة	11.3	19.5
المستوى التعليمي للام		
غير متعلمة	14.3	14.5
ابتدائي	15.4	14.1
متوسطة واعدادي وثانوي	14.1	11.7
تعليم غير نظامي	12.5	0
العراق	14.8	13.4

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات ، 2011، ص23-28.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات،2006، مصدر سابق، ص46-48.

ملحق -10-

نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي مؤهل من ذوي الاختصاصات في العراق للأعوام 2006،2011 %		
المحافظة	2006	2011
دهوك	84	90.2
نينوى	74.1	82.6
السليمانية	91.9	95.1
كركوك	75.5	86.8
أربيل	87.5	91.8
ديالى	90.5	91
الانبار	94	83.3
بغداد	93.9	92.2
بابل	90.6	93.4
كربلاء	97.1	99.9
واسط	77.5	85.5
صلاح الدين	82.5	84.9
النجف	97.9	96.2
القادسية	95.4	93.7
المثنى	84.7	98.1
ذي قار	86.9	93.8
ميسان	84.6	94.2
البصرة	96.9	94
حضر	95	93.9
ريف	78.1	84.5
العراق	88.5	90.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2006، 73-74.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011، ص116-120.

ملحق -11-

نسبة النساء المتزوجات بعمر(15-49) سنة اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الاسرة للأعوام 2006،2011 %		
المحافظة	2006	2011
دهوك	40.6	54.3
نينوى	41.6	43
سليمانية	65.5	68.1
كركوك	56.4	46.4
أربيل	62.1	66.6
ديالى	48.1	49.9
الانبار	45.3	51.5
بغداد	53	51.9
بابل	40	54.4
كربلاء	49.6	50.9
واسط	52	49.5
صلاح الدين	40.8	47.5
النجف	55	58.6
القادسية	39.8	49.6
المثنى	42.3	44.1
ذي قار	50	49.8
ميسان	55.6	47
البصرة	56.1	54.4
المستوى التعليمي للمرأة		
غير متعلمة	44.8	46.1
ابتدائي	48.1	51.3
ثانوي	55.3	57.2
تعليم غير نظامي	46.4	46.7
العراق	49.8	52.5

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011، ص110.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2006، ص68-71.

ملحق -12-

نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الاسر في العراق للسنوات 2006،2011 %		
المحافظة	2006	2011
دهوك	17	10.7
نينوى	14.5	8
السليمانية	11	8.5
كركوك	12.1	8.2
أربيل	13	6.3
ديالى	8.3	6
الانبار	10.7	6.5
بغداد	8.7	8.2
بابل	14.8	4.9
كربلاء	11	9.1
واسط	10.1	6.6
صلاح الدين	14.4	9.8
النجف	8	5.8
القادسية	12.7	7.8
المثنى	8.4	10.4
ذى قار	8.4	9.6
ميسان	10.3	9.2
البصرة	5.9	9.5
المستوى التعليمي للأم		
غير متعلمة	9.8	9.5
ابتدائية	11.8	8.4
متوسطة وإعدادى وثانوى	10	6.9
تعليم غير نظامى	9.8	4.1
العراق	10.8	8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2006 ،ص71-72.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011،ص112-114.

ملحق -13-

معدل الإصابة بمرض اللشمانيا الجلدية لكل الف من السكان في العراق للأعوام 2009،2010،2011			
المحافظة	2009	2010	2011
دهوك	0	0	0
نينوى	12	32	57
سليمانية	0	6	29
كركوك	20	22	84
أربيل	0	1	11
ديالى	226	20	49
الانبار	97	93	18
بغداد / الكرخ	162	94	28
بغداد/ الرصافة	9	5	4
بابل	26	10	9
كربلاء	89	5	20
واسط	8	53	11
صلاح الدين	88	29	44
النجف	25	34	46
القادسية	61	13	28
المثنى	18		39
ذي قار	1	4	21
ميسان	58	61	32
البصرة	10	22	30
العراق	65	96	91

المصدر :جمهورية العراق,وزارة التخطيط,الجهاز المركزي للإحصاء,تقرير تكييف الاهداف الانمائية للألفية 2013,ص 52.

ملحق -14-

معدل زيارات المرضى المصابين بارتفاع ضغط الدم لكل1000 من السكان للأعوام 2010،2011		
المحافظة	2010	2011
بغداد	41	47.8
البصرة	35.6	39.2
نينوى	39.2	36.9
ميسان	64.4	61.8
الديوانية	39.9	40.1
ديالى	21.7	23.5
الانبار	22.6	36.1
بابل	38.2	44.5
كربلاء	49.1	71.1
كركوك	42	22.4
واسط	58.3	57.2
ذي قار	31.1	38.4
المثنى	20.7	31.9
صلاح الدين	42.1	42.2
النجف	69.5	74.6
أربيل	44.6	54.5
دهوك	50.1	11.3
السليمانية	10.4	39.6
العراق	33.4	39.6

المصدر :جمهورية العراق،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء ,تقرير تكييف الاهداف الانمائية للألفية 2013,ص 52.

ملحق -15-

معدل زيارات المرضى المصابين بداء السكري لكل 1000 من السكان في العراق للأعوام 2010،2011		
المحافظة	2010	2011
بغداد	38.3	46.5
البصرة	33.2	41.2
نينوى	34.1	38.6
ميسان	48.1	51.5
الديوانية	28.3	22.7
ديالى	14.8	16.7
الانبار	23.5	30.4
بابل	30.4	32.6
كربلاء	53.3	119.7
كركوك	21.8	12.4
واسط	35.5	40.1
ذي قار	18.2	23
المثنى	17.1	27
صلاح الدين	30.3	28.2
النجف	63.2	71.3
أربيل	48.6	45.5
دهوك	33.1	41.5
السليمانية	17	15.8
العراق	33.4	36.3

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير تكييف الاهداف الانمائية للألفية ,2013,ص54.

ملحق -16-

نسبة الأطفال الذين تلقحوا اللقاح الثلاثي في العراق للأعوام 2006،2011 %		
المحافظة	2006	2011
دهوك	52.5	86.8
نينوى	66.7	64.4
السليمانية	50.8	76.1
كركوك	68.4	81.9
ربيل	76.7	74.4
ديالى	76.3	67.3
الانبار	70.8	62.8
بغداد	52.1	69.8
بابل	70.4	79.5
كربلاء	79.4	82.5
واسط	73.3	52.1
صلاح الدين	66.6	49.2
النجف	65.9	63.4
القادسية	61.4	66.9
المثنى	46.6	70.4
ذي قار	50.9	56
ميسان	37.9	88.9
البصرة	50.5	77.1
العراق	61.5	70.1
النوع		
ذكور	63.6	70.9
اناث	56.2	69.3

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات ,2006 ص49-51.
جمهورية العراق ,وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء,المسح العنقودي متعدد المؤشرات ,2011,ص 55-58

ملحق -17-

نسبة السكان المخدومين بإيصال الماء الصالح للشرب في العرق للأعوام 2011،2012، 2006%			
المحافظة	2006	2011	2012
دهوك	65.4	92.4	97.5
نينوى	63.7	65.4	86.2
سليمانية	48.8	74.4	89.5
كركوك	75	70.4	80.7
أربيل	71.6	74.6	93.7
ديالى	59.3	70.4	84.8
الانبار	78.7	72	98.5
بغداد	90.2	83.6	97
بابل	53	51.4	91.2
كربلاء	80.4	35.4	98.6
واسط	62	69.1	81.5
صلاح الدين	63.6	65.6	89.7
النجف	80.2	23.8	98.1
القادسية	60.6	49.2	87.9
المثنى	43.2	21.2	85.5
ذي قار	61	34.4	74.5
ميسان	56.7	3	81.5
البصرة	10	5	98.5
العراق	65.2	58.1	86.2

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق,2012 ص 49-138.
جمهورية العراق وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء , المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006,مصدر ,ص 65-67.
جمهورية العراق وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء , المسح العنقودي متعدد ألمؤشرات 2011, ,ص 92-95

ملحق -18-

نسبة الاسر المخدومين بشبكة صرف صحي في العراق للأعوام 2011،2012، 2006%			
المحافظة	2006	2011	2012
دهوك	1	2.1	2.3
نينوى	2	5.7	2.8
سليمانية	67.1	81.8	83.5
كركوك	7.5	7.1	4.3
أربيل	9.9	16.1	8.3
ديالى	1.9	5.1	5.4
الانبار	6.4	7.7	5.9
بغداد	55.9	60	70.8
بابل	7.6	3.4	8.7
كربلاء	13.1	29.7	26.4
واسط	4	7	22.5
صلاح الدين	9.4	8.1	16.5
النجف	13.2	10.7	20.6
القادسية	17.3	16.9	18.5
المثنى	0.6	0	4.3
ذي قار	6.3	13.2	16.9
ميسان	19.6	61	60.6
البصرة	37.6	47.4	25.2
حضر	34.6	38.3	44.4
ريف	1.9	3.3	1.3
العراق	22.7	28.2	35.2

المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء , المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 مصدر ص 49-139
جمهورية العراق وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء , المسح العنقودي متعدد ألمؤشرات 2006 ص60-65.

ملحق -19-

نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات في العراق للاعوام2011 ، 2013 %		
المحافظة	2011	2013
نينوى	66.8	90.0
سليمانية	...	...
كركوك	56.5	49.0
ديالى	42.6	79.0
الانبار	46.2	92.0
بغداد/امانة بغداد	100	100
بغداد /اطراف بغداد	41	90.0
بابل	43.2	90.2
كربلاء	62.6	94.3
واسط	51.3	87.2
صلاح الدين	45.8	87.2
النجف	70.3	93.5
القادسية	38.2	87.0
المثنى	44.1	83.2
ذي قار	51.8	80.5
ميسان	62.2	93.5
البصرة	72.4	93.5
العراق	62.8	86.8

المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط ,الجهاز المركزى للإحصاء , تقرير تكييف الاهداف الانمائية للألفية ,2013,ص56

ملحق -20-

المحافظة / السنة	الاسر التي تمتلك الحواسيب الشخصية لعامي 2004،2011 %	الاسر التي تستخدم الستالايت لعامي 2004،2011 %	
	2011	2004	2011
نينوى	16.2	42.0	96.2
سليمانية	28.0	37.0	91.0
كركوك	13.9	580.	96.0
الانبار	16.3	50.0	96.0
بغداد	23.9	45.0	98.9
بابل	11.2	30.0	96.4
كربلاء	16.3	32.0	99.0
واسط	10.3	25.0	96.0
صلاح الدين	15.5	56.0	95.0
النجف	17.3	23.0	97.9
القادسية	13.7	31.0	95.3
المثنى	7.5	29.0	97.3
ذي قار	4.8	25.0	97.3
ميسان	10.2	37.0	96.9
البصرة	8.9	44.0	99.3
العراق	17.2	40.0	96.1

المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء , تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية للألفية على مستوى المحافظات ,أب 2015 ,2012 ,ص 47.

جمهورية العراق,وزارة التخطيط,الجهاز المركزي للإحصاء ,مسح الاحوال المعيشية 2004 ,ص 46-47.

جمهورية العراق,وزارة التخطيط,الجهاز المركزي للإحصاء,مسح شبكة معرفة العراق ikn 2011,ص 287-299